

مجلة بحوث كلية الآداب

البحث (٣)

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب

في سوق العمل

"دراسة ميدانية على عينة من شباب الخريجين بمحافظة المنوفية"

إعداد

د / منى محمد عبد الوارث عمارة

مدرس بكلية الآداب - قسم الاجتماع - جامعة المنوفية

أكتوبر ٢٠١٤م

ملحق العدد (٩٩)

السنة ٢٥

<http://Art.menofia.edu.eg> *** E-mail: rifa2012@Gmail.com

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

دراسة ميدانية على عينة من شباب الخريجين بمحافظة المنوفية

دكتورة / منى محمد عبد الوارث عمارة

مدرس بكلية الآداب - قسم الاجتماع - جامعة المنوفية

ملخص الدراسة

يمثل الهدف الرئيسي لبحث التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل - دراسة ميدانية على عينة من شباب الخريجين بمركز تلا محافظة المنوفية في التعرف على أهم التحديات التي تواجه الشباب والأسرة في المجتمع المصري كل في سوق العمل ، ويطلب هذا الوقوف على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والثقافية لظاهرة البطالة التي يعاني منها الشباب المصري وخاصة بين الخريجين ويتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في ١- ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب في سوق العمل ، وللإجابة على هذا التساؤل يجب جمع المادة العلمية بشكل يلم بجميع أطراف الدراسة ، حيث تمثل مرحلة الشباب أهمية خاصة على المستويين الاجتماعي والإنساني ، لأنها مرحلة الطاقة الدفافة والعقلية المبدعة والإرادة المغيرة ، فالشباب جماع القوة بمعاناتها الشاملة والمتعددة التي تغطي جوانب الحياة جميعاً، لما يتتصفون به من صفات لا يشاركون فيها غيرهم ، ورغم كل هذه الصفات إلا أنه ما زال حتى الآن يواجه تحديات في سوق العمل خاصة لشباب الخريجين ، كما تهدف الدراسة التعرف على الطرق التي يتبعها شباب الخريجين للتغلب على ندرة فرص العمل في المستقبل.

اعتمد البحث على دراسة ٤٠ حالة (٢٠ حالة من الشباب العامل و ٢٠ حالات أخرى من لم يجدوا فرصة عمل بعد) من الشباب الذي يتراوح عمره من ٢٢ عاماً وحتى ٣٠ عاماً من الجنسين وأنهى دراسته الجامعية. وقد تم اختيار مدينة تلا محافظة المنوفية هذا وقد طبقت الدراسة الميدانية في شهر يونيو عام ٢٠١٥ وتم اختيار الحالات بطريقة عشوائية بهدف المقارنة بين الشرائح المختلفة وتأتي خصائص الحالات المدروسة متعددة حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي

وكذلك حسب مدى توفر فرص العمل أم لا. كما إنتمد البحث على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات وذلك عن طريق توجيه مجموعه من الأسئلة باستخدام دليل المقابلة وخاصة المقابلة الحرة لأنها تعد وسيلة فعالة بالنسبة لموضوع البحث الذي يعتمد على الوصف الكيفي لها كما تم تحليل استجابات المبحوثين بعد ذلك باستخدام أسلوب تحليل المضمون وأشتمل دليل المقابلة على محاور أساسية وتمثل في تحديات الحصول على فرصة عمل وتداعيات ذلك من خلال مناقشة المميزات والعيوب لكل قضية والتصور المستقبلي لها.

مقدمة البحث :

يشكل الشباب فئة متميزة في أي مجتمع، بل هم أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطاً، ومصدراً من مصادر التغيير الاجتماعي ، كما تتصف هذه الفئة بالإنتاج والعطاء والإبداع في كافة المجالات، فهم المؤهلون للنهوض بمسؤوليات بناء المجتمع . وتعتبر التحديات التي تواجه الشباب في سوق العمل من أهم أسباب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المصري بل والثقافية بما لها من تداعيات تتمثل في عدم الشعور بالإنتماء للوطن ومن ثما الدخول في دائرة الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تحارب المجتمع وتقف في سبيل تطويره ومسيرته.

حيث أن الثقافة الخاصة بالشباب في الوقت الحالي تأتي كاستجابة لمتغيرات محلية وعالمية، وذلك برفض القيم السائدة عبر أشكال وصور بديلة للتغيير الثقافي، وهو ما يمثل استجابة لمطالب من ينتمي إليها، فالخروج من ثقافة والركون لأخرى يؤدي بالشباب للثورة على المعايير والقيم السائدة ومحاولة للاستقلال عن سلطة ونمط حياة المجتمع، لخلق نوع خاص من اللغة والقيم والتصورات والسلوكيات وهو ما يطلق عليه الصراع الثقافي الذي يعد من أهم تداعيات توقف سوق العمل للشباب الخريجين ⁽¹⁾.

ويشهد الواقع الاجتماعي في مصر - حالياً - مشكلات شبابية حادة تتخذ صوراً مختلفة من حيث مضمونها وحدتها، خاصة اهتزاز القيم وأضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية، الأمر الذي يتمثل بوضوح في تزايد ألوان الانحراف، وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل مما يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي .

ومن أبرز ألوان هذا الانحراف هو العنف الطلابي أو السلوكيات العدوانية التي يقوم بها الطلاب داخل المؤسسات التعليمية، أو على مقربة منها، فتشير تقارير مركز بحوث الشرطة إلى أن عدد الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-١٨، ويدخل ضمنهم بعض من طلاب الجامعات الذين صدرت ضدهم أحكام قد تزايد من حوالي ١٠٥٦ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٨٣ عام ٢٠١٢، أي تضاعف النسبة خلال إثني عشر عام، كما أن جرائم الطلبة قد زادت خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٠ بنسبة ٦٠%， وتزايد حجم الجرائم الجنائية حيث أصبحت تمثل ٤٠% من جرائم الطلبة والخريجين (٢) .

ويعد الحفاظ على الهوية القومية مهمة صعبة، وتحتاج إلى تكامل الجهود بين جميع مؤسسات المجتمع، خاصة في وجود التحديات العالمية المعاصرة المتمثلة في ثورة المعلومات ، والقنوات الفضائية المفتوحة والعلوم والتكتلات الاقتصادية، ويؤكد ذلك ما أوضحه "شيلر" بقوله : "إن التلاعيب بعقول الناشئين يتم بطرق شتى، وإن كل ما يبث إعلامياً يحمل قيمة معينة يراد لها الشيوع، وإن ذلك يتم تحت ستار الموضوعية أو الحياد أو مجرد التسلية" (٣)، ولذلك فإن تنمية القيم تعتبر ضرورة قومية، خاصة بين شباب الجامعة، وذلك مرهون بتحريرهم فكريأً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً من المعوقات التي تحول دون تنمية القيم لديهم، والجامعة هي المنوطه بتربية الشباب حتى يصبحوا مواطنين مكتملين للمواطنة، وهذا يتطلب ضرورة تعميق قيم الانتفاء والولاء للوطن، وتدعم الإحساس بالانضباط ومراعاة الجدية في السلوك .

خاصة وأن الشباب يعيش في المجتمع المصري مجموعة من التحولات التي نتجت عن الثورتين ٢٥ يناير ، وثورة ٣٠ يونيو من حيث طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك والتي يمكن توصيفها بأنها مرحلة انقلالية تتخطى على تداخل التقليدي

والحديث معاً سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافية والغربية المعاصرة فالتدخل بين المحلي والعالمي يفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات قد انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، إلا أن الشباب يحكم حصانته ونطليعاتهم وتأهيلهم العلمي كانوا أكثر تأثراً بهذه التحولات وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء.

وحيث أن الشباب يشكلون قطاعاً واسعاً من السكان في مصر، بل يمثلون نسبة أكثر من ٣٣.٥% من إجمالي المجتمع فإن هذه البنية الديمغرافية الشابة والخصبة هي ما يميز المجتمع المصري ويضفي أهمية إضافية على قطاع الشباب في المجتمع.

وحيث أن الشباب يشكلون قطاعاً واسعاً من السكان في العالم العربي، بل يبلغ نسبتهم ٢٩.٥% من إجمالي المجتمع فإن هذه البنية الديمغرافية الشابة والخصبة هي ما يميز المجتمع العربي عن سائر المجتمعات الأخرى، فالعالم العربي مجتمع فتى وشباباً وقد بلغ الشباب العربي في عام ٢٠٠٢ حوالي ٥٨ مليون شاب من أصل ٣٠٠ مليون نسمة^(١). علماً بأن تقديرات أخرى تشير إلى أن الشباب يشكلون حوالي ثلث السكان في العالم العربي^(٢).

مشكلة البحث :

إن الإهتمام بقضية تشغيل الشباب هو من أهم القناعات التي لا يختلف عليها أحداً نظراً لأن الشباب جيل اجتماعي ثقافي له نشاطه وفعالياته ودوره الأساسي الرائد في بناء المجتمع. فهم الطاقة القادرة على العطاء ويسواعدونه في إنتاج حضارة الأمم والشعوب فهم قوة الحاضر وأمل المستقبل ورأس المال البشري الذي يتمتع بمستويات وخصائص عالية من المهارة والكفاءة والقدرة على الابتكار والإبداع.

وتشير نتائج الأبحاث إلى إن أهم القضايا التي يود الشباب مناقشتها في المجتمع المصري هي كيفية إيجاد فرصة عمل بنسبة ٦٧.٧% وجاءت في المرتبة الأولى^(٣) كما يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٢ - حاملاً هموم

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

الشباب - و عنوانه " خلق الفرص للأجيال القادمة " من خلال استطلاع رأى عدد من الشباب العربي عن أكثر القضايا أهمية بالنسبة لهم وجد أن قضية توفير فرصة عمل في المرتبة الأولى بنسبة ٤٥٪ (٤). وفي ظل العولمة ومع ظهور تقسيمات جديدة للعمل الدولي تغيرت موازين القوة الاقتصادية، فالموارد الطبيعية لم تعد هي الركيزة الأساسية للقدرة الاقتصادية للدول للمنافسة في المجال الدولي، فمعدلات النمو الاقتصادي العالمية قد تحققت في دول فقيرة نسبياً في مواردها الطبيعية كاليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية ومالزيريا وسنغافورة وهونج كونج في حين أن معدلات النمو الاقتصادي المنخفض قد تركزت في بعض الدول التي تتواجد لديها موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة كالأرجنتين وباكستان والسودان (٥)

وتعدّ أسباب البطالة متعددة ومتنوعة إلا أنها كثيرة ما تكون متصلة الصلة بمستوى التنمية ومن الواضح أن الفرق بين معدلات البطالة الفرنسية واليابانية وهي (١١.٦٪، ٢٠.٥٪) على التوالي عام ٢٠٠١ ليس نتيجة لاختلاف في الدخل ولكن للتنمية تأثيراً مهماً في الكيفية التي تعبّر بها البطالة عن نفسها وهو ما ورد في الإحصاءات الرسمية (٦). ويلاحظ تدهور معدل التوظيف في غالبية دول العالم مع بداية الألفية الجديدة باستثناء (أمريكا الشمالية، استراليا ، نيوزيلاندا..) كما تضاعفت معدلات البطالة في أكثر النظم الاقتصادية وظهر ذلك خلال الأزمة الآسيوية، وفي عام ٢٠٠٣ وصلت نسبة البطالة في أمريكا اللاتينية إلى أعلى مستوياتها منذ خمسة عشر عاماً كما تزايدت حدتها بشكل أكبر في المنطقة العربية (٧).

وهذا يؤكد ما ذهب إليه Jeremy Rifkind في مؤلفة (نهاية العمل End of work) حيث ذكر أن التشغيل الآوتوماتيكي والتحديث الهندسي يحلان بالفعل محل العمل البشري مما يعني ضياع من ٣٠-٤٠٪ من الوظائف في السنوات القادمة (٨) . وفي مصر تتفاقم معدلات البطالة وتترفع لدرجة كبيرة جداً بالنسبة لما يحدث في العالم العربي والأوروبي والأمريكي على حد سواء.

لذا يمثل سوق العمل للشباب العربيين عنصراً من أهم عوامل النمو، ليس فقط لدوره في العملية الإنتاجية بل بماله من ارتباط مباشر بالاستقرار المعيشي والرفاهية وكذلك بالنسبة للمجتمع واستقراره السياسي والاجتماعي^(١١). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٣ إلى تزايد تركيز الدخل والثروة في قلة قليلة لم يصاحبها ارتفاع في الاستثمار بما يساعد على قيام نمو أسرع ومن ثم يقدم فرصه لمكافحة البطالة على صعيد العالم أو حتى التخفيف من الفقر وتشير نتائج مسحى الدخل والإنفاق في مصر في النصف الأول من السبعينيات إلى تحسن معامل جيني بمعنى أن توزيع الدخل أصبح أكثر اتجاهًا نحو العدالة، وهو الذي لا يستقيم مع مجمل تطور الأوضاع الاقتصادية خاصة على معياري المعاناة والفقير والمشاهدات حول توزيع الثروة في الفترة نفسها، هذا في حين ظهر معامل جيني في العام ٢٠١٣ بما يقارب ٣٧% مقارنة بحوالي ٢٨% في العام ٢٠٠٢ وهو ارتفاع ضخم في مدة قصيرة يدل على تفاقم سريع في سوء توزيع الدخل، كما انخفض نصيب العمل من القيمة المضافة من قرابة ٤٠% في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٥% في العام ١٩٩٩ يعني ذلك تدهور توزيع الناتج القومي لمصلحة عوائل الثروة^(١١).

وهناك جهود محلية ودولية للتغلب على هذه المشكلات فقد ركزت القمة الدولية لعمالة الشباب على قضایا التشغيل والتأهيل للعمل والقدرة على التجدد والحفاظ على البيئة، وكان الشباب ذو التجربة العملية في إقامة المشروعات الصغيرة، والتي ثبت نجاحها داخل مصر وخارجها في جميع دول العالم ، وخاصة من الغالبية بين الوفود، وقد التقوا جميعاً بهدف شرح التجربة الناجحة وتبسيطها وذلك في وقت ينحصر فيه دور الدولة في إيجاد فرص عمل حقيقة، حيث أن النمو الاقتصادي والأداء الاقتصادي بمعدلاته المنخفضة كما في كثير من الدول النامية، وبعض الدول المتقدمة لم ينجح في زيادة طاقة الاقتصاد في تلك الدول وبالتالي لم ينجح في خلق فرص عمل حقيقة، ولذا ظل نمو التوظيف دائماً أقل من النمو الاقتصادي نتيجة لما يسود العالم الآن من الاقتصاد القائم على المعرفة والثروة.

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل الإلكتروني والعلمية والذي يفرض علينا العديد من التحديات والضغط الجديدة لتصبح التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية وسيلة لتوفير فرص عمل جيدة لحمل يكمله قادر على الصمود والتحدي في وجه سوق العمل العالمية والتنافسية المترامية ^(٢)

وعند أخذنا مؤشر التعليم نجد أن هناك شعوراً عاماً بأن التعليم يعاني في الوقت الحاضر من مشكلات عديدة وأوجه قصور متعددة، من أهمها تدني مستوى مخرجاته فالشكوى تكاد تكون عامة من هبوط مستوى الخريجين سواء في التعليم الجامعي والعلمي. ويعبر عن ذلك بوضوح نسبة كبيرة من المسؤولين في قطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع، كما ظهر جلياً في ارتقاض نسبة بطالة الخريجين التي لا تعود إلى زيادة أعدادهم فحسب وإنما ترجع في جوهرها إلى نقص كفاياتهم، بل إن نسبة كبيرة من الطلاب أنفسهم يذكرون كما تشير نتائج الدراسات أنهم لا يمتلكون مما يتعلمون بل أن بعضهم يشعر بعدم جدوى التعليم وخاصة حين يواجهه البطالة^(١٢). وتتمثل فكرة البحث في أن الشباب يمثل جيل اجتماعي له دور في تشكيل المجتمع من خلال ما يقوم به من عمل منتج إلا أنه يواجه تحديات على مستوى المحلي والعالمي من بينهما العولمة والشخصية، والمشاركة، والتعليم، والتعلم الذاتي الخ مما يزيد من تكلفة الحصول على فرصة العمل بل وصعوبتها وما يترتب على عدم وجود فرصة عمل من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، والنفسية، على الفرد وأسرته والمجتمع ككل.

حيث أن التغيير سنة إلهية يقوم عليها هذا الكون في كل مكوناته المادية والمعنوية، وتنتأثر المجتمعات البشرية بسنة التغيير بشكل واضح وإن ظهر بطيئاً أحياناً، وهو
هذا يقول الله تعالى "وَيُلْكَ الْأَيَّامُ ثَدَوْلُهَا بَيْنَ الْأَمْرِ" (آل عمران ١٤٠) .
وبناء على رياضية الشباب لعملية التغيير فإن "حركة التغيير هي تدفق مدعوم
اتجهت إلى الشباب لتجعل منه وسليتها ، ومانتها ، ومحل افتخارها ، وصدر حرصها ،
ومنهم تصحياتها ، ومن طبيعة الشباب أن يستهويه كل جديد ، وびروءة يذكر منه فهو
التغيير" .

وبحسب تقرير البنك الدولي للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ ، فإنه يعيش في البلدان النامية (١,٣ بليون شاب) ، ويعلق التقرير على ذلك قائلاً : " إنه نظراً لوجود ١,٣ بليون شاب يعيشون حالياً في بلدان العالم النامية . وهو أكبر رقم تبلغه شريحة الشباب على مر التاريخ، لم يكن هناك وقت أفضل من الآن للاستثمار فيهم، حيث إنهم أفضل صحة وأوفر حظاً من التعليم مقارنة بالأجيال السابقة، وحيث إنهم يدخلون قوة العمل في ظل انخفاض عدد المعالين بسبب تغير العوامل الديموغرافية. إلا أن من شأن الإخفاق في اغتنام هذه الفرصة لزيادة فعالية ما يتلقونه من تدريب ليلاعِم احتياجات سوق العمل، ولجعلهم مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم أن يؤدي إلى تقشِي حالة من الإحباط وخيبة الأمل، ومن ثم إلى توترات اجتماعية." (البنك الدولي، ٢٠٠٧ ، تقرير).

وما دام أن الشباب يمثل هذا العدد من سكان الدول النامية والدول العربية جزء كبير منها، فهذا العدد يعطي الشباب قدرة التأثير على مستقبل المنطقة في حالة أن ينهض الشباب ليرسموا مستقبلهم من خلال مؤسسات تنظم طاقاتهم بدلاً من أن تهدر هذه الطاقات في أعمال العنف والارهاب وبيع الوطن كما هو يحدث الآن وسط الشباب المضلل والمنقاد وراء السمع والطاعة العميماء .

وتعتبر المجتمعات العربية والإسلامية مجتمعات شابة قياساً إلى المجتمعات الغربية التي تتجه نحو الشيخوخة ، ويمثل هذا المعطى حافزاً لأهل الإصلاح والتغيير من الدعاة والمصلحين لوضع البرامج الكفيلة باستثمار هذه الطاقات الشابة للتغيير الواقع الإسلامي أولاً ثم الواقع العالمي ثانياً، وبالتأكيد حسم مستقبل الصراع بين الفلسطينيين واليهود في حالة أن يتوحدوا تحت راية الإسلام تربية وجهاداً .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة التحديات التي يواجهها الشباب المصري في سبيل الحصول على فرصة عمل وما تداعيات ذلك عليه وعلى أسرته ومجتمعه. ويطلب هذا التعرف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد وما يفرضه من تحديات تقف في وجه من يريد الحصول على فرصة عمل وما يتربى على ذلك وجاءت أهداف البحث على النحو التالي :

- التعرف على طبيعة التحديات التي تواجه شباب الخريجين في سوق العمل.
- التعرف على حقيقة التداعيات المؤثرة في الشباب وأسرهم الناتجة عن عدم وجود فرصة عمل.
- التعرف على الطرق التي يتبعها شباب الخريجين للتغلب على ندرة فرص العمل في المستقبل.

ثانياً - تساؤلات البحث :

يركز البحث على سؤال أساسي وهو : ما طبيعة التحديات التي يواجهها الشباب المصري للحصول على فرصة عمل وما تداعيات ذلك ؟ ويتتحقق ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يمكن التعرف على طبيعة التحديات التي تواجه شباب الخريجين في سوق العمل.
- ما هي حقيقة التداعيات المؤثرة في الشباب وأسرهم الناتجة عن عدم وجود فرصة عمل.
- ما هي الطرق التي يتبعها شباب الخريجين للتغلب على ندرة فرص العمل في المستقبل.

رابعاً - التعريفات الإجرائية للبحث :

الشباب : جيل إجتماعي ثقافي أنهى تعليمه الجامعي ويقع في الفئة العمرية من ٢٢-٣٠ عام من الجنسين.

العمل : هو أى مصدر لعمل دائم يحقق عائد مادى نتيجة وظيفة حكومية أو استثمارية فى القطاع الخاص أو ملكية مشروع خاص.

التحديات : هى الصعوبات التى تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية على المستويين المحلى والعالمى وتؤثر على توفير أو عدم توفير فرص عمل للشباب.

التدعيات : الأمور المترتبة على هذه الصعوبات فى الوضع الراهن والمستقبلى.

أما العالم بتوکور فيعرف التغير الاجتماعي: بأنه تغير يحدث في البناء الاجتماعي متضمناً التغيرات في حجم المجتمع، أو في النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بين هذه النظم، الذي يمكن أن يكون جزء من التغير الثقافي (ابوزيد، 1979).

ويرى علماء الاجتماع أن التغير الاجتماعي هو أهم ما يميز المجتمعات البشرية لارتباطه مباشرة بالتأثير على السلوك الفردي، والجماعي، وعلى العلاقات الاجتماعية المختلفة وفق آليات تبرز مدى قدرة المجتمع على خلق ديناميكية تغيير اجتماعي يحفظ مصالح أفراده ومؤسساته (جرادات، 1996).

وأول من استخدم مصطلح التغير الاجتماعي آدم سمث في كتابه المشهور (ثروة الأمم) ولم ينتشر ويصبح واسع التداول إلا بعد إن نشر العالم الأمريكي أوجبن كتاباً يحمل هذا العنوان عام (1922).

أما العالم العربي (ابن خلدون) أول عالم اجتماع قبل غيره في القرن الرابع عشر ميلادي خلص من خلال رحلة علمية شائقة إلى اكتشاف علم قائم بذاته يهتم بدراسة الاجتماع الإنساني وهو علم العمران البشري، وتقوم نظريته على الصراع مابين البداو، والحضارة اللتان تشكلان في رأيه القاعدة التي ينشأ منها التغير، (زريقات، 2007).

ويرى المفكر الإيطالي فيكو (Vico)، بأن الجماهير هي المحرك الحقيقى لأحداث التغير في المجتمعات البشرية، (الدقس، 1969).

كما يرى بارسونز (Parsons) بأن التغير ذو اتجاه واحد، وكذلك يشير سبنسر إلى إن المجتمعات تبدأ بالبساطة، وتحول بالتدرج إلى مجتمعات مركبة، مشبهها المجتمعات بالكائن العضوي (Larraín، 1989).

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

أما دوركايم (Durkheim) رأى أن ظاهرة التغير الاجتماعي أتت مع رياح التطور الاجتماعي، وتحول المجتمعات الإنسانية من بسيطة إلى مركبة، والتغير يأتي من سياقات وظروف اجتماعية معينة سمحت بذلك، ولعل الظروف الاقتصادية الضاغطة، وما يتعرض له المجتمع من تغيرات عميقة تركت آثارها في بنية المجتمع ومنظومته القيمية والمعيارية (الخريجي، 1983).

إلا أن اقتراح بارسونز المتمثل في مفهوم النسق المتوازن الديناميكي يناسب التعامل مع التغير، ويرى بأن المجتمع يمكن أن يتكيف مع المتغيرات الجديدة ويدمجه داخل بنائه.

ويرى ماركس (Karl Marx, 1818-1883) إن المجتمع ينتقل من طور لآخر خلال عملية الصراع المستمر، وتشكل في كل طور صورة جديدة للمجتمع من خلال تغير وسائل وعلاقات الإنتاج، وبذلك يلعب العامل الاقتصادي الدور الحاسم في إحداث هذا الأشكال.

ويرى ماركس أن وراء كل تلك التحولات الاجتماعية عوامل اقتصادية بحثة، مدعياً أن هناك ثلاث عوامل اقتصادية تحرك المجتمع وتدفعه للأمام، وذلك حسب نظريته المادية التاريخية (historical materialism):

العامل الأول: في نظرية ماركس هو طاقة الإنتاج (productive forces) وهو علاقة الإنسان بالطبيعة، وذلك من خلال المستوى المعرفي، والتقني وأشكال التنظيم الإنساني في استغلال الطبيعة كمورد للطاقة الإنتاجية.

العامل الثاني: فهو علاقات الإنتاج (relations of production) ويركز على علاقات المجتمع الاقتصادية وطرق تنظيمها، أي بمعنى آخر العلاقة بين الطبقات، مثلاً بين الطبقة الإقطاعية وطبقة الفلاحين، وبين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية.

العامل الثالث: هو طرق الإنتاج (mode of production) وهو مجموع العاملين الأولين برأيه واحدة، بمعنى أن العاملين الأولين مترايدين بشكل يمثله العامل الثالث، وقد سماه ماركس القاعدة أو الأساس، لذلك دعى ماركس إلى فهم

العلاقات القانونية، والسياسية، والأخلاقية، والتكنولوجية أيضاً ومن خلال تلك القاعدة قسم المجتمع إلى طبقتين، الأولى طبقة مستغلة، والثانية طبقة مستغلة، والعلاقة بين الطبقتين تحددها القاعدة، أو الأساس، وهو طرق الإنتاج، وعلى هذا الأساس إن أي اضطراب في العلاقة بين العاملين الأوليين سوف يؤدي إلى الخلل في العامل الثالث، وهذا يعني حالة من الشد وعدم الانسجام بين طبقتين في مجتمع ما، وهذا بدوره يخلق فرص التغيير ودفع المجتمع للأمام، لقد حدد كارل ماركس طريقة التغيير تلك من خلال الثورة، وهي الطريقة المثلثة لإعادة الأمور إلى نصابها، فهي الطريقة الوحيدة التي تخلط الأوراق وتربتها بطريقة جديدة تحول دون استبداد طبقة ما بطبقة أخرى، وهنا ينكشف الدور الاقتصادي في التغيير الاجتماعي بصورة واضحة وجلية، حتى الوصول إلى الهدف النهائي للمجتمع الحالي من الطبقية، وعلى هذا الأساس تدور عجلة التطور والتقدم في تاريخ المجتمعات الإنسانية (13).

الدراسات السابقة:

وتشير دراسة (Owens, et al, 2011) بعنوان دور الشباب في إحداث التغيير في المجتمعات المحلية والإقليمية، وتهدف الدراسة إلى إشراك الشباب في منطقة العاصمة ساكرامنتو في استكشاف القضايا التي يواجهونها في حياتهم اليومية، وتحديد العقبات التي تحول دون تمييزهم في مجتمعاتهم، وقد أنتج الشباب أشرطة الفيديو، والصور الفوتوغرافية، وخرائط على شبكة الإنترنت، والشعر، للتعبير عن تصوراتهم وأفكارهم لنقلها للآخرين، ونتيجة لذلك أصبح للشباب دوراً مبتكرًا وفعالاً في مبادرات التغيير الاجتماعي التي تعمل على تحسين أوضاعهم وإشراكهم في عمليات صنع القرار في مجتمعاتهم المحلية.

وتهدف دراسة (زعموم، 2009) بعنوان التغيير القيمي في حملات التسويق الاجتماعي إلى التعرف على أهم القيم المتضمنة في حملات التسويق الاجتماعي Social Marketing Campaigns في مجتمع الإمارات وعلاقتها بفكرة التغيير الاجتماعي Social Change ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مختلف القيم الاجتماعية قد احتلت المرتبة الأولى وذلك بنسبة (20,30%) من مجموع القيم

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

المدروسة، ومن حيث الإستراتيجيات المستخدمة في هذه الحملات فقد تبين من نتائج الدراسة أن الحملات السلوكية قد احتلت المرتبة الأولى وذلك بنسبة (37.5%)، واحتل تغيير السلوك المرتبة الأولى بنسبة (57.5%) من مجموع مستويات التغيير الاجتماعي.

وتشير دراسة (العقيلي، وأخرون، 2007)، بعنوان دور الجامعات في تغيير الثقافة السياسية للطلاب، دراسة ميدانية في جامعة مؤتة، على عينة بلغ حجمها (500) طالب وطالبة، وجاءت نتائج الدراسة بالإيجاب بهدف ترسيخ، ونقل الثقافة السياسية، والسلوك السياسي والمشاركة السياسية من خلال إقحام الطلاب في المجال المعرفي الدقيق والمنظم عن النظام السياسي، ومؤسساته السياسية الرسمية، وغير الرسمية بغية خلق جيل واع، ومدرك لوظائف المؤسسات السياسية، والتعامل معها بعيداً عن السلبية، واللامبالاة السياسية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعد السلطة التشريعية تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، والكلية، والمشاركة في النشاط العام)، حيث بلغ متوسط إجابة الذكور (12.41)، ومتوسط الإناث (8.95)، وجاءت الفروق لصالح المشاركين في النشاط العام حيث بلغ متوسط إجابة المشاركين في النشاط العام (11.96)، ومتوسط إجابة غير المشاركين (9.34)، وأخيراً جاءت الفروق لصالح طلبة الكليات العلمية حيث بلغ المتوسط (12.26)، ومتوسط الكليات الإنسانية (9.86)، وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأداء الطلبة على بعد السلطة التشريعية تعزى لمتغير العمر.

كما وهدفت دراسة (عبدالجود، 2006)، بعنوان مجالات الاتصال في تغيير السلوك الإنساني إلى التعرف على الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها تسخير وسائل الاتصال كافية لتغيير سلوك صحي لأفراد، أو لجماعات، أو لقيام بسلوك صحي معين أو العدول، ويركز على وسائل الاتصال لتحقيق التنمية بمختلف أنواعها السكانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتبيّن هذه الدراسة الاستراتيجية

الاتصالية التي تتلخص في كيفية إحداث التغيير في سلوك جماعه، أو مجتمع في قضية صحية ما، من حيث الوسائل وسبل الإقناع والحملات الاتصالية المطلوبة.

وتشير دراسة (خليل،2003) بعنوان دور أحداث (11) سبتمبر(2001) في تغيير الاتجاهات نحو الشعوب الأخرى، على الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعه من تغير في العلاقات الدولية، في تغيير الاتجاهات نحو شعوب العالم الأخرى، وذلك في ضوء الفروق الثقافية بين المجتمعين المصري وال سعودي، وقد طبقت أداة البحث "مقاييس الاتجاه نحو الشعوب" على طلبة الجامعات المصرية وال سعودية، على عينة بلغ حجمها(530) طالب وطالبه، ومن ابرز نتائج الدراسة عن تشابه التغيير في الاتجاهات لدى الطلبة المصريين وال سعوديين فيما يتعلق في الاتجاهات السلبية نحو كل من شعوب الولايات المتحدة وانجلترا وإسرائيل، واتجاهات ايجابية نحو الشعب الفلسطيني وشعوب بعض الدول العربية.

دراسة السلوادي (٢٠٠٨) : الثقافة والتغيير في العالمين العربي والإسلامي، تحديات وفرص.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الثقافة والتغيير الحضاري في ظل العولمة التي تعبر عن المركبة الأوربية في نزوعها الدائب، وسعيها الحثيث إلى تتميط البشر والقيم والمفاهيم وفق معاييرها الجديدة. ولا يمكن مناقشة العولمة بمعزل عن بعدها الثقافي، ومن هنا تتبع الإشكالية التي تحاول الدراسة معالجتها، واقتراح الحلول والآليات لإنجاز عملية التغيير والتحديث، واستيعاب مفرداتهما بعد دراسة مظاهر الأزمة التي تمر بها ثقافتنا.

وقد استخدم الباحث منهاجاً قائماً على الاستقراء والتحليل، وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها ضرورة العمل على وضع استراتيجية للتنمية الشاملة تأخذ في اعتبارها متطلبات التغيير ووسائله في إطار بعد الثقافي.

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل دراسة علام (٢٠٠٣) بعنوان: الشباب المتنامي بين ثقافة العولمة والثقافة العربية؛ رؤية تحليلية.

في ظل الانفتاح الثقافي الذي تقويه العولمة، وما ينبع عن ذلك من تهديدات للثقافة العربية، من خلال تقليد الشباب العربي للسلوكيات الغربية في اللباس والمظهر وغيرها، يطرح السؤال: ما موقف الشباب العربي من ثقافة العولمة؟ وما مدى اقتطاعه لثقافته العربية، وقدرتها على التعامل مع التداعيات الثقافية للعولمة؟

ويأتي هذا البحث لمناقشة مفهوم الثقافة وثقافة الشباب ، وثقافة العولمة، والثقافة العربية بين العالمية والتنوع الثقافي ، الثقافة العربية كموروث شعبي يشكل الهوية، رؤى المثقفين العرب حول أوضاع الثقافة العربية لدى الشباب والسيناريوهات.

دراسة الدوايش (٢٠٠١) بعنوان: تربية الشباب ؛ الأهداف والوسائل.

هدفت الدراسة إلى وضع الإرشادات للمربين من خلال الأهداف والوسائل التربوية، وجاءت الدراسة على شكل كتاب في سبعة فصول دارت حول الأهداف التربوية وخصائص المرحلة والجانب العلمي العقلي، والخلفي السلوكي، والاجتماعي النفسي.

دراسة شبير (١٩٨٩) بعنوان: مشكلات الشباب والمنهج الإسلامي في علاجها - دراسة نظرية وميدانية.

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى تصور عام حول مشكلات الشباب، ومعرفة المنهج الإسلامي في علاجها، واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة، وتتناولت الدراسة النظرية موضوع الشباب في الإسلام، ومشكلاتهم، ومنهج الإسلام في تربية الشباب ورعايتهم وعلاج مشكلاتهم.

أما الدراسة الميدانية فاعتمدت على تحليل استبيان ومقابلات طبقت على الشباب في المجتمع السعودي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الخاصة بالمشكلات الاجتماعية كقلة إطلاع الآباء على أسرار الأبناء، والنفسية كالمعاناة من كثرة السرحان والنسبيان، والاقتصادية كعدم وجود مشكلات اقتصادية لدى شباب العينة، والتعليمية كصعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية، ومشكلات شغل وقت الفراغ، أما بالنسبة لتوصيات الباحث فقد توزعت على المشكلات السابقة كاهتمام الأسرة بتربية

أبنائها على المنهج الإسلامي، وتهيئة فرص لعمل الشباب، ومراعاة الفروق الفردية في التعليم، وإنشاء الأندية والمؤسسات التي توظف طاقات الشباب.

دراسة فايد (١٩٨٦) بعنوان : تربية الشباب في الفكر الإسلامي والعالمي المعاصر

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ثلاثة أنماط ل التربية الشباب والمقارنة بينها وهي النمط الرأسمالي الغربي، والنمط الشيوعي الشرقي، والنمط الإسلامي، وعلى ضوء هذه الأنماط تعرضت الدراسة لثلاثة مطالب ل التربية الشباب، الأول تنمية شخصية الشباب، والثاني الفروق الفردية وضرورة مراعاتها في تربية الشباب، والثالث توفير فرص العلم والعمل للشباب، وتوصل الباحث إلى نتائج عديدة منها: أن التربية الإسلامية تربية معاصرة، قادرة على استيعاب متطلبات العصر في تربية الشباب وتوظيف طاقاتهم.

التعليق على الدراسات السابقة:

تفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في طرح موضوع الشباب كفاسم مشترك بين تلك الدراسات، رغم أنها تتناول موضوع الشباب من زوايا مختلفة، بعضها يتناول مشكلات وحاجات الشباب وحلولها والتحديات التي تواجهه؛ كدراسة شبير وعلوان والعيد، وبعضها يتناول موضوع تربية الشباب وتعليمهم؛ وبعضها يتناول موضوع الشباب من جانب علاقته بالثقافة كدراسة الغالي السلوادي وعلم.

كذلك تتفق هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتبار التربية الإسلامية المرجعية الأساسية في إعداد الشباب، وهناك التقاء بين هذه الدراسة ودراسة السلوادي في طرح موضوع التغيير، رغم أنها تتناوله من زاوية علاقته بالثقافة بعيداً عن موضوع الشباب.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها جمعت بين ثلاث محاور وهي محور الشباب والثقافة والتغيير، وكيفية تربية الشباب على ثقافة التغيير.

منهج وعينة البحث وخصائصها :-

اعتمد البحث على ٤٠ حالة (٢٠ حالات من الشباب العامل و ٢٠ حالات أخرى من لم يجدوا فرصة عمل بعد) من الشباب الذي يتراوح عمره من ٢٢ عاماً وحتى ٣٠ عاماً من الجنسين ومن أنهوا دراستهم الجامعية. وقد تم اختيار مدينة تلا محافظة المنوفية وذلك لأن الباحثة تتبع إلى هذا المركز مولداً ونشأة مما يتيح وجود علاقات تسمح بإجراء دراسات الحالة الميدانية المتعمقة في إطار من الصدق والثقة المتبادلة، علاوة على تأثره بالتغييرات الحادثة في المجتمع المصري ككل. هذا وقد طبقت الدراسة الميدانية في شهر يونيو عام ٢٠١٥ وتم اختيار

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل الحالات بطريقة عشوائية بهدف المقارنة بين الشرائح المختلفة وتأتي خصائص الحالات المدروسة متعددة حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي وكذلك حسب توفير فرص العمل أم لا.

جدول رقم (١)

يوضح خصائص عينة البحث من حيث النوع والسن والحالة الاجتماعية والعلمية
العملية لمن يملكون

الحالات الاجتماعية	نوعية العمل	نوعية التعليم	السن	النوع	العدد
أعزب	شريك في صيدلة	بكالوريوس صيدلة	٢٨	ذكر	٢
متزوج	معاون نيابة	ليسانس حقوق	٣٠	ذكر	٢
متزوجة	معدية	بكالوريوس تربية	٢٧	أنثى	٢
أعزب	يعلم في مكتب محامي	ليسانس حقوق	٢٩	ذكر	٢
متزوجة	تعمل بمدرسة خاصة	بكالوريوس تربية	٢٥	أنثى	٢
أعزب	لدية مكتب كمبيوتر مع شريك	بكالوريوس تجارة	٢٩	ذكر	٢
أعزب	مدرسة بحضانة خاصة	بكالوريوس رياض الأطفال	٢٤	أنثى	٢
متزوج	يقوم بزراعة أرض ملك والده	ليسانس آداب	٢٨	ذكر	٢
أعزب	لدية محل بقالة ملك والده	بكالوريوس زراعة	٢٦	ذكر	٢
أعزب	مباطق قيشاني	ليسانس آداب	٢٦	ذكر	٢

جدول رقم ٢

يوضح خصائص عينة البحث من حيث النوع والسن والحالة الاجتماعية والعلمية
والعملية لمن لا يملكون

الحالات الاجتماعية	نوعية العمل	نوعية التعليم	السن	النوع	العدد
أعزب	شريك في صيدلة	بكالوريوس هندسة	٢٥	ذكر	٢
أعزب	معاون نيابة	بكالوريوس تجارة	٢٧	أنثى	٢
متزوج	كهربائي	ليسانس حقوق	٢٦	ذكر	٢
أعزب	يعلم في مكتب محامي	ليسانس حقوق	٢٥	ذكر	٢
متزوجة	تعمل بمدرسة خاصة بالحصة	ليسانس آداب	٢٥	أنثى	٢
أعزب	لا يعمل	ليسانس آداب	٢٨	ذكر	٢
متزوجة	لا تعمل	بكالوريوس خدمة اجتماعية	٢٤	أنثى	٢
أعزب	لا يعمل	بكالوريوس تجارة	٢٨	ذكر	٢
أعزب	لا يعمل	بكالوريوس زراعة	٢٧	ذكر	٢
أعزب	لا يعمل	بكالوريوس زراعة	٢٩	ذكر	٢

يلاحظ على عينة البحث (من يعملون) غلبة العمل الخاص والمشروعات الفردية التي يعتمد فيها الفرد على نفسه أو أسرته بنسبة ٨٠% أما العمل الحكومي فجاء بنسبة ٢٠% (rimا لأن خريج الجامعة يحتاج إلى سنوات كي يتم تعينه وبالتالي لا ينطبق عليه شروط هذا البحث) كما يلاحظ قلة المتزوجون وهذا يعكس ضعف الحالة الاقتصادية. أما من (لا يعملون) فنجد أن نسبة ٧٠% منهم حاصل على تعليم نظري وهذا يعني زيادة الإقبال على الكلبات النظرية مقابل تدنى الإقبال على الكلبات العملية.

أدوات البحث :

اعتمد البحث على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات وذلك عن طريق توجيه مجموعه من الأسئلة باستخدام دليل المقابلة وخاصة المقابلة الحرة لأنها تعد وسيلة فعالة بالنسبة لموضوع بحثنا الذي يعتمد على الوصف الكيفي لها كما تم تحليل استجابات المبحوثين بعد ذلك باستخدام أسلوب تحليل المضمون وأشتمل دليل المقابلة على محاور أساسية وتمثل في تحديات الحصول على فرصة عمل وتداعيات ذلك من خلال مناقشة المميزات والعيوب لكل قضية والتصور المستقبلي.

أولاً : التغير في مفهوم سوق العمل للشباب :

تعد تقارير التنمية البشرية التي يصدرها معهد التخطيط القومى منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن أساساً للحصول على معلومات غنية عن الأوضاع التي يعيشها الناس ونوعية حياتهم ومستويات تعليمهم و مجالات عملهم، كما تتركز على رأس المال البشري وسبل تطويره ورفع كفافته ليتمكنوا من الحصول على فرص الحياة العادلة من خلال دخل يكفى للتمتع بنوعية حياة أفضل ولا يتأنى ذلك إلا بالحصول على فرصة عمل جيدة كريمة.

وفي ظل عصر الانفتاح الاقتصادي والثقافي وسقوط كافة الحواجز بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتى تمثل تحديات تواجه جميع دول العالم وذلك من خلال التحول السريع فى فرص العمل والأسوق فى كل المجتمعات. وبعد أن حلت الميكنة بشكل كبير فى مجال الزراعة فقد العديد من فرص العمل استوعبت

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

المصانع ملايين من فرص العمل التي فقدها فيما بين الخمسينيات والثمانينيات وقام النمو السريع لقطاع الخدمات بإعادة توظيف العديد من العمال ذوى الياقات الزرقاء الذين فقدوا أعمالهم فى ظل التقنيات العالية وبشكل عام فان القطاعات الثلاثة (الزراعة - الصناعة - الخدمات) فى النظام الاقتصادي التقليدي، دخلت فى عصر الروبوت، الأمر الذى سيؤدى إلى بطالة إجبارية للملايين، كما لا يوجد الآن قطاع جديد يتوقع تطويره بحيث يكون قادر على استيعاب هؤلاء الملايين الذين سيتم الاستغناء عنهم فى الدول النامية بشكل أساسى كنتيجة لإعادة البناء السريعة. والاحتمال الوحيد لظهور قطاع جديد يتمثل فى قطاع المعلومات والذى يتطلب فنائات قليلة مختارة ولن يعوض ذلك سوى جزء بسيط من الوظائف التى سيتم فقدانها فى العقود القادمة فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات. (١٤)

والملاحظ أن ثورة الالكترونيات وما رافقها من تحولات فى أنماط الإنتاج وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك أدت إلى : التغيرات والتحولات فى مجال التوظيف وتنظيم العمل وأداء أسواق العمل ومنها تغيرات فى التركيب المهارى والمهنى لقوة العمل إذ بدأنا نشهد التقلص التدريجي لفئات العمالة (الماهرة) و (نصف الماهرة) لصالح الفئات (الفنية والمهنية) الأكثر اتصالاً بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أدت إلى تغيرات جذرية فى مفهوم (تنقلية العمل) Labour Mobility فلم يعد مفهوم (التنقلية) مرتبطاً (بالتقلية الجغرافية) Geographical Mobility بل أصبح هناك تنقلية محازية للعمل على الصعيد العالمى. يضاف إلى ذلك تغير نمط العلاقة التعاقدية بين (العامل) و (رب العمل) حيث أصبح هناك مزيد من الاعتماد على (العمالة التى تعمل من منازلها) Out Workers لحساب المنشآت الصناعية و الحرفة الحديثة.

فمشاركة الشباب الفاعلة في بناء المجتمع وتقدمه، وتعزيز مساره، والاتجاه نحو الذات، والإنسانية، التي تتشد الحرية، والديمقراطية، والعدالة، لذلك فقد سعى الشباب في المجتمع العربي لتحقيق التغيير والإصلاح لرفضهم للظلم والاستبداد، والتهميش والإقصاء، وتفعيل مقدراتهم على التطور والتطوير، والتخطيط الاستراتيجي، وبناء

الخطط التنفيذية، وإبراز أنفسهم أمام مجتمعهم من خلال مشاركتهم في صنع القرارات، واستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال لأحداث التغيير الإيجابي لما فيه مصلحة أفراد المجتمع ومؤسساته ومكافحة الفساد.

إن أهم عوامل التغيير في سوق العمل تمثل في إحداث التطور التكنولوجي والتطور الاجتماعي، ومن هذه العوامل:

١. العامل الجغرافي (Geographical Factor): ويتعلق هذا العامل بالبيئة الطبيعية كالحرارة، والرطوبة، والأنهار، ومن أنصار هذا العامل العالم (هنتكون) إلا إن هذا العامل قل تأثيره في العصر المتأخر من حياة الإنسان، وذلك بسبب التقدم العلمي الهائل الذي ساعد على تسخير الطبيعة لصالحه.

٢. العامل الحضاري (Cultural Factor): ويوضح هذا العامل أن الإنسان ناتج عن حضارته، ويتصرف بما تمليه عليه حضارته، ويتم التطور إذا أعدت الحضارة للإنسان، والوسائل القابلة لأحداث التغيير، ويمكن تقسيم هذا العامل إلى ما يأتي:

-**٣- العامل الديني (Religious Factor):** وهو إذا كان الدين مرناً ويسمح بإحداث التغيير فإنه يلعب دوراً أساسياً، ومن دعاء هذا المذهب العالم ماكس فيبر (Max Weber).

-**٤- العامل الاقتصادي الإنتاجي (Economical Factor):** وهو التوافق بين وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج، ومن دعاء هذا الرأي العالم كارل ماركس (Karl Marx)، ويرى أن تغير القوى المنتجة، وتتطور التقنيات من الأسباب التي أدت إلى التحول الاجتماعي أو إلى تطور الأحداث.

-**٥- العامل التكنولوجي (Technological Factor):** وهو التغيير الذي يحصل في مجال الآلات والأدوات، أي أن الآلات تخلق آلات جديدة، وكل تغير يتبعه حتماً تغير اجتماعي.

-**٦- العامل السياسي (Political Factor):** ويكون مصدره السياسي فالسلطة الحاكمة هي الأساس في إحداث التطور، أي أنها تسن القوانين، وتصدر

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

التعليمات، وتضع القواعد التي يجب تطبيقها، بواسطة إتباع هذه القواعد بصورة منظمة يتم التطور المطلوب (العقيلي، 2007).

ويشير التغير الاجتماعي إلى تلك العملية المستمرة (Continuous Process) والتي تتم على فترات متعاقبة يتم من خلالها حدوث اختلافات، أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات، أو التنظيمات، أو في الأدوار الاجتماعية.

ويمكن تحديد الأسباب التي تؤدي لإحداث التغير الاجتماعي في الأمور التالية:

أولاً: الظلم الاجتماعي، وعدم تكافؤ الفرص، والتفاوت الطبقي، وحرمان أبناء المجتمع من خيرات بلادهم، مما يسبب الفقر، والبطالة، وتنزني مستوى المعيشة.

ثانياً: التفريط في حقوق الأمة، وخيانة بعض الحكام لقضايا شعوبهم، ومولاة أعداء الإسلام.

ثالثاً: الشعور بالإحباط عند بعض أبناء الأمة، وخاصة الشباب منهم، ويأسهم من حصول التغيير عن طريق الحوار البناء والنصائح والإرشاد.

خامساً: التغيير الثوري للأنظمة السياسية والاجتماعية يزداد كلما ازداد العنف، والإرهاب والاستبداد السياسي، والاجتماعي من الدولة، وكلما زادت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (Kolter, 1989).

ثانياً - أهم صفات الشباب التي يتميزون بها:

١- يتميزون بأنهم الأكثر طموحاً في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حدود، والحزب السياسي أو المنظمة الشبابية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة.

٢. الشباب الأكثر تقبلاً للتغيير. هذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسية في عالم السياسة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائماً الجديد، والفكر المحافظ لا يقوى على مسايرة الجديد بل يتعامل معه وفق منظوره المحافظ فيما يعني الفشل المحتوم. بينما

الشباب وبحكم هذه الخاصية، فإن استعدادهم الموضوعي نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقة ومبدعة، سيضمن المراقبة الحثيثة للمتغيرات والتكيف معها بشكل سلس دونما إرباك.

٣. التمتع بالحماس والحيوية فكراً وحركة، وبما يشكل طاقة جبارة نحو التقدم، فالشباب المتقد حماسة وحيوية في تفاعله مع معطيات السياسية ومتغيراتها ومع معطيات المجتمع ومتطلباته، هو الضمانة للتقدم بثبات، فيما الحركات السياسية التي لا تحظى بهذه الطاقة الخلاقة، فإنها مهددة بالانهيار والموت أو على أقل تقدير التقوّع والمراوحة في ذات المكان.

٤. العطاء دون حدود حين يكون مقتضاً وواعياً لما يقوم به، وهنا تبدو المعادلة بسيطة لمن يريد أن يدرك معطياتها، حيث لا تعمل إلا وفق اشتراطين رئисيين: الاشتراط الأول، الاقتناع بمعنى احترام العقل والتعامل مع الشباب بمفهوم كياني وليس مجرد أدوات تنفيذ.

الاشتراط الثاني، الإدراك لما يقوم به الشباب، أي الإلمام بالأهداف والاقتناع بالوسائل والطرق الموصلة إلى تحقيق الهدف.

وفي حال تحقق هذين الافتراضين الضروريين، فإن عطاء الشباب سيكون بدون حدود، وسيدفع بمسارات العمل بكل إخلاص وتفاني.

٥. الشباب قوة اجتماعية هامة بصفته قطاعاً اجتماعياً رئيسياً في المجتمع، وكسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، وهناك الكثير من الأمثلة الدالة على هذه المعادلة، والمثال الحديث العهد في إيران، حيث استطاع الرئيس خاتمي (مرشح الشباب) أن يسحق معارضيه نتيجة تأييد الشباب المنقطع النظير.

٦. الشباب قوة اقتصادية جبارة، فالعامل الشباب هم الذين ينتجون بسوا عدهم والشباب المتعلّم بجهدهم الذهني ينتجون ما يحتاجه المجتمع وهم الذين يبنون صرح الوطن ويضمّنون منعّته وقوته الاقتصادية، دور الشباب في التنمية الشاملة، دور أساسى ومحوري. ويدفعه الافتراض أن التقدّم الاقتصادي مستحيل دون تقدّم علمي، وعقول الشباب النيرة والمستيرة هي التي توفر القاعدة العلمية التي تضمن النجاح والتقدّم في الجهد الاقتصادي وفي الجهد التنموي أيضًا.

كما يتم اللجوء بشكل متزايد (للعملة بعض الوقت) وليس (كل الوقت)^(١٥). مما أدى إلى أنواع متعددة من العمل من بينها العمل الشامل العمل الاستثنائي، عمل السوق، الساعات المتقطعة للعمل، الفترة المحدودة.. الخ^(١٦) وسوق العمل ليس سوقاً عاديّاً حيث أن دور العرض والطلب على العمل محدد نسبياً بأربعة أسباب رئيسية هي :

- العمل ليس سلعة يمكن رؤيتها ولمسها
- أنها تتعامل مع قوى بشرية لها أحاسيس ومسؤوليات وطموحات لا يمكن تجاهلها فالإنسان يستخدم المعارف والمهارات التي يمتلكها لكي يحصل على الدخل المناسب له ولأسرته.
- تعتبر أسواق العمل غير مكتملة، بسبب النقص في معلومات العرض والطلب وصعوبة الحصول عليها سواء بالنسبة للخريجين أو أصحاب الأعمال.
- الدور الذي تلعبه العلاقات الشخصية في الحصول على فرص العمل متجاهلة آليات السوق والتزاماتها.

هذا ويمكن تقسيم الأسواق من منظور مستويات الأجور وشروط العمل وظروفه إلى قسمين : سوق عمل أولية وأخرى ثانوية فالسوق الأولية : توفر الوظائف ذات الأجور العالية، وشروط العمل الجيدة، والاستقرار والدرجة العالية من المساواة في تطبيق قواعد العمل وفرص الترقى أما وظائف السوق الثانوية : فهي وظائف ذات أجور

منخفضة وشروط عمل مجففة واستخدام غير مستقر، وقواعد عمل تعسفية إضافة إلى فرص محدودة جدا للترقي (١٧)

وفي ظل ذلك ساء الوضع الاقتصادي العالمي واتسم الاقتصاد بالتراثي والتباين، بل والكساد والأزمات، مما أثر كثيرا في أداء الاقتصاد المصري نتيجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى مشاكله الداخلية مثل مشكلة سعر الصرف وسعر الفائدة وما ترتب على الإصلاح الاقتصادي والشخصية والمعاش المبكر، مما أدى إلى عدم تحقيق أهداف التشغيل في الخطة الثالثة حيث لم تتحقق سوى ٥٧١ ألف فرصة عمل بمتوسط سنوي قدره ١١٤.٢ ألف فرصة عمل وهو أقل من مقابل الإحلال والتقاعد كما أثرت الأحوال الاقتصادية على الخطة الرابعة للسنوات ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ وأخذت البطالة في التزايد بشكل كبير نظرا لما يضخه قطاع التعليم سنويا في سوق العمل الذي لا يستوعب أى داخل جديد من عرض العمل المتاح وأن قصور الاقتصاد المصري عن استيعاب عرض العمل المتاح (البطالة الباحثة عن عمل) منذ أواخر السبعينيات وتفاقم الوضع في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتوقف التشغيل الكامل خلال التسعينيات وزاد عدد المتعطلين إلى أن بلغ ١.٧٨ مليون فرد عام ٢٠٠١، ولا تكمن مشكلة البطالة في حجمها فقط، بل تعود ذلك إلى هيكل البطالة، حيث تركزت بين صغار السن من الشباب خريجي مراحل التعليم من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا كما أنها تنتشر بشكل أكبر في الحضر عنده في الريف. والجدول التالي رقم (٣) يوضح قصور التشغيل في الخطط الخمسية اعتبارا من عام ١٩٨٢/١٩ وتأثيره في تفاقم حجم البطالة. (١٨)

كما أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى تحولات مهمة في أنماط وأساليب الإنتاج نتيجة استخدام الكمبيوتر ووصلات (الأقمار الصناعية) مما أدى إلى تأكيل مفهوم (المصنع التقليدي) و (خط الإنتاج) ولعل أهم التحولات في مجال الإنتاج يمكن إيجازها في الآتي :

• ظهرت مجموعة جديدة ومستحدثة من السلع غير الملموسة

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

- الاعتماد المتزايد على (مواد وخامات) من طراز جديد يجرى تخليقها بأساليب معملية تركيبية وتقنيه حديثه.
- الاعتماد المتزايد في العمليات الإنتاجية على العمالة الاصطناعية التي تسمى بالروبوت.
- أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى مزيد من (التوزيع غير المتكافئ) لعناصر القوة الاقتصادية. (١٩)

ما سبق يؤكد أن فرص العمل في ظل العولمة يجب أن تتطور مع تطور مجتمع المعلومات، وهذا يتطلب أساليب جديدة للتعليم والتعلم الذاتي والقدرة على الإنتاج عالي الجودة والمعتمد على مواد غير تقليدية في ظل بناء اجتماعي يُعلى من شأن القيم الإيجابية.

أما إذا كان البناء الاجتماعي مشوهاً، لأنه مختلف ويتم تطويره عشوائياً، يصاحبه تطور علمي مشوه، فانحسار الإنتاج، وتعطيل القوى المنتجة عموماً يصنع هوه ويفصل بين العلم والعمل (٢٠) مما ينعكس على فرص العمل حيث يعد التوظيف حلقة الوصل التي تترجم التعليم إلى نمو وتوزيع عادل لعوائد هذا النمو وعليه فعدم قطع هذه الحلقة، تحدث أثار سلبية على الفرد والمجتمع. ويلقى هذا بظلاله على نظم التعليم التي لا توفر مهارات القرن الحادى والعشرين فهى وإن وفرت تقنيات التعليم الأساسية إلا أنها تفتقر لروح الإبداع والخلق كما أنها تفقد القدرة على الربط بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل (٢١) .

وتعد هذه من المشكلات الواضحة في العالم العربي في بلدان مثل مصر والأردن إذ أن معظم خريجي الجامعات بدون عمل نظراً لفشل في الارتباط بقنوات التجارة العالمية. وقد هذا النوع من الانعزal النسبي إلى الركود الاقتصادي في العديد من دول الشرق الأوسط فالهند على سبيل المثال قد استفادت من العولمة عن طريق بناء صناعتها الهندسية لبرامج الكمبيوتر (Soft Ware) من خلال مشروعات جديدة في (بنغالور، هايد باد) وهناك ٨٠ ألف شخص يعملوا في صناعات التكنولوجيا المتقدمة في بنغالور. (٢٢)

والبطالة تعد مظاهر من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي وأنواعها متعددة إذ تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية، أو المهنة، فقط بل يمكن النظر إليها من خلال الدورة الاقتصادية، فتسمى بطالة دورية، أو بطالة احتكاكية، وكما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة، وبطالة هيكلية وهي البطالة التي تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني وكذلك هناك البطالة الموسمية أو العرضية... الخ (٢٢)

وبالرغم من إنشاء برنامج التوظيف القومي الذي يهدف لاستيعاب ٨٩٦ ألف وافد جديد لقوة العمل في وظائف حكومية محددة وبرامج تدريبية وبرامج الصندوق الاجتماعي. فإن البطالة لازالت من الموضوعات الملحة. أضاف إلى ذلك أنه بالرغم من ارتفاع نسبة البطالة، فإن قطاعات العمل يصعب عليها إيجاد العامل المؤهل، وذلك لأن النظام التدريبي يخفق في إنتاج المهارات المطلوبة لسوق العمل. ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية

فإن مراكز التدريب تقليدية وملائتها بمعظمها غير مؤهلين ولا يتتوفر لهم الحافز أو المقابل المادي المناسب كما أنهم غالباً ما يفتقرن للخبرة العملية ولا يمتلكوا وسائل مواكبة التقدم (٢٤)

وتشير البيانات أن البطالة من أهم المشكلات في مصر حيث تبلغ النسبة ٥٩٪ كمتوسط من قوة العمل على مستوى الدولة ولكن هذه النسبة تزداد في بعض المحافظات كما أنها تظهر بصفة واضحة بين الإناث وكذا البالغين (١٥-٢٩٪) (٢٠.٤٪، ١٩.٨٪) على الترتيب. كما أنها ترتفع في الريف بصفة عامة مقارنة بالحضر. ومشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية منخفضة نسبياً حيث لا تتعدي ٢٥٪ في أي من محافظات الجمهورية. (٢٥)

ويعزى "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية إلى جملة من الأسباب منها في جانب العرض: المعدلات العالية لنمو السكان وبالتالي الأعداد المتزايدة للداخلين إلى سوق العمل والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن، ودخول المرأة إلى سوق العمل، وضعف التعليم الجامعي وعدم مواعيده مع

احتياجات السوق. وفي جانب الطلب : فإن من أهم أسباب تفاقم هذه المشكلة. معدلات النمو غير الكافية التي سجلتها الاقتصاديات العربية والتي لم تتمكن من خلق فرص العمل بما يتلاءم مع جانب العرض. وعدم إهراز تقدم ملموس على صعيد تنوع القاعدة الإنتاجية. وذلك بالإضافة إلى السياسات الاستثمارية في بعض الدول العربية التي ركزت على الاستثمارات كثيفة رأس المال التي لا تحتاج لعمالة كبيرة (٢٦).

و ضمن هذا الإطار تضمن "قرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢" استطلاعاً لقياس اهتمامات الشباب أجري تحت رعاية مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية. وكان الاستطلاع يهدف إلى معرفة آراء عدد محدد من الشباب العربي حول أكثر القضايا أهمية في كل دولة عضو في الجامعة العربية. غير أن الأجوية التي تضمنها التقرير تعود إلى شباب ستة بلدان عربية (مصر ، الأردن، لبنان، ليبيا، الإمارات، السعودية).

تشير إجابات عينة المجموعة الشابة إلى أنهم يرون أن أكثر القضايا أهمية من بين المواضيع التي نظر فيها التقرير هي: أولاً: فرص العمل بنسبة ٤٥٪ من الإجابات، يليها التعليم بنسبة ٢٣٪ فالبيئة بنسبة ١٢٪، ثم توزيع الدخل والثروة بنسبة ٨٪، فالمشاركة السياسية بنسبة ٥٪، فالرعاية الصحية بنسبة ٤٪ وأخيراً الفقر بنسبة ٤٪ أيضاً. وقد أظهرت الشابات اهتماماً بالتعليم والمشاركة السياسية والرعاية الصحية أكبر من الاهتمام الذي أظهره الشباب. ولعل أكثر ما يلفت النظر في نتائج الاستطلاع أن نسبة ٥١٪ من الشباب قد عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، مبينين بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلدانهم (٧).

وبالرغم من التحفظات المشروعة التي يمكن أن نسوقها على حجم العينة المستخدمة وهي ٢٤٠ شاباً منهم ١٢٨ من البلدان العربية الستة المذكورة و ١١٢ من الذين حضروا مؤتمر الأطفال العرب في عمان ومعظمهم من الأردن مما يزيد التمثيل النسبي للشباب الأردني ويجعل من تمثيل العينة غير دقيق سواء في حجمها

أو توزعها، بالرغم من كل هذه التحفظات فإن الاستطلاع المذكور يعتبر مؤشراً مهماً يوضح اهتمامات الشباب خصوصاً وأن دراسات أخرى قد توصلت إلى نتائج مقاربة مع النتائج المذكورة.

ففي دراسة ميدانية أجرتها المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر على عينة مولفة من ٣٢٠٠ شاب للتعرف على اهتماماتهم، تبين أن النشاطات الطلابية تأتي في مقدمة اهتمامات الشباب بنسبة ٨٤%， يليها الاهتمام بالسياسة بنسبة ٨٢%， بينما حاز الكمبيوتر وشبكة الانترنت على اهتمام ٩٠% من الشباب، وقد جاء الاهتمام بالأدب في آخر قائمة الأفضليات عند الشباب المصري. وختمت الدراسة بنتيجة مثيرة تقول "الرياضة في مقدمة اهتمامات الشباب المصري والقراءة في آخرها".

ثالثاً : تحديات سوق العمل للشباب :

وخلصت الدراسة إلى أن أهم التحديات والمشكلات التي تواجهه الشباب المصري تتصل بالعديد من المجالات والمستويات أهمها:

١- انخفاض مستوى التعليم والبحث والتطوير :

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في بعض الدول العربية، إلا أن مستوى التعليم بشكل عام لم يصل إلى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه إنتاج المعرفة ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما أدى إلى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين

بالإضافة إلى ما تم ذكره في النقطة السابقة فإن محدودية عدد وضعف إمكانات مراكز البحث وتدني مستوى أدائها الكمي والنوعي أدت إلى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقة بين الإنتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستوى في كثير من بلدان العالم الأخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى

المطلوب ، حيث لا تتجاوز حصة الدول العربية ١% من إجمالي النشر العلمي في العالم . وعلى صعيد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية ، فقد اشارت البيانات ان ٩ دول عربية سجلت ٣٧٠ براءة اختراع خلال الفترة ١٩٩٩ / ٢٠١٣ .

ان هذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بدول اخرى ككوريا التي سجلت ١٦٣٢٨ براءة اختراع وتشيلي التي سجلت ١٤٧ براءة اختراع.

٢ - غلبة الطابع البيروقراطي :

من بين الاشكاليات الهامة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البيروقراطية السائدة - على الاصح - في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية. فالاهتمام الزائد بالموقع الادارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي ادى الى اضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي وضعف ما يمكن انتاجه.

٣ - العولمة :

تعد العولمة أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية أهمية في هذا الجيل. فيوما بعد يوم نجد أن التجارة، التكنولوجيا، والمعلومات تعمل على تأكل حدودنا القومية وتحويل كوكبنا إلى مدينة كبيرة ترتبط ببعضها عن طريق الانترنت. ويتسم التيار السائد من العولمة بالتعديدية فعلى المستوى الرئيسي : تجد أن العولمة ترك أثرا على الأفراد والجماعات الاجتماعية، الكيانات الضخمة، للدول، الأنظمة، التنظيمات والمؤسسات وذلك على مختلف المستويات القومية، الإقليمية، والدولية. أما على المستوى الأفقي : فيتضخم أثر العولمة في معدل المجالات المختلفة بما يتضمنه في ذلك من موضوعات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، مؤسساتية، المجتمع المدني، الديمقراطيات، حقوق الإنسان، التوظيف، المشاركة المحلية والبيئية. فالعولمة ذات تأثير مباشر على قوة العمل بما في ذلك المنافسة وظهور أسواق العمل وتجد في هذا السياق أن أكثر الصفات صلة بالعولمة هي السرعة، المنافسة، التجانس وعدم المساواة. (٢٧)

ويبدون التعامل مع المستقبل من حيث المحتملات والممكنت وال حاجات والضرورات فإن التقدم الأمثل أمر يصعب حدوثه، إذ يستحيل إنجاز تقدم دون التعرف على الاتجاه الذي ينبغي السير فيه. وذلك ينطبق على الفرد أو الجماعة أو المؤسسة، تماماً كما ينطبق على الدولة أو على العالم ككل ويمكن القول بوجود نوعية من التعامل مع المستقبل : تعامل ايجابي يقود إلى ممارسة تقدم وتعامل سلبي يؤدي إلى (الإلهاء) وما يتبعه من فشل و / أو تدهور و / أو عزلة. (٢٨)

وخلال العقدين الأخيرين وسبب التطورات العلمية والتكنولوجيا الهائلة وثورة الاتصال والانترنت والفضائيات ودخول العالم في مرحلة العولمة كمنظومة ثقافية سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس تحالفقوى الرأسمالية العالمية ، تفاقمت الأزمات الأسرية للشباب في البلدان العربية حيث بات الشباب يعاني من أزمة مزدوجة متولدة عن الأزمات المتواترة والمركبة القائمة أصلاً ، وأخرى ناتجة عن التأثيرات القادمة عبر الانترنت والفضائيات ، والتي تعكس ثقافة ومفاهيم مجتمعات أخرى تتحدث عن رفاهية خيالية مما يهدد الشباب والأسرة بأزمات جديدة جراء المد العولمي الذي يستهدف في جوانبه السلبية طمس الهوية الوطنية للشباب (١٩).

والاقتصاد الحديث هو في جوهره تعامل مع المستقبل. مما عُرف باسم الرشادة الاقتصادية في سلوك الوحدات والمشروعات، ليس أكثر من القيام بالحساب الاقتصادي والتبؤ بالنسبة لكل خطوة، فالإنتاج يتم لسوق بناءً على تقدير توقعات التكاليف والفوائد، بل وتقوم فكرة الاستثمار كلها على أساس الإعداد للمستقبل بل ومحاولة تشكيله وبالمثل فإن السياسة، وهي فن إدارة الحكم قد أصبحت هي الأخرى تعاملًا مع المستقبل إعداداً وترتيباً ومن هنا فقد بدأ النظر إلى المستقبل باعتباره أحد مسؤوليات الإنسان. (٢٠)

ولعل تلك التحولات في هيكل الاستثمار في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، تؤدي بدورها إلى تغير جوهري في التركيب العضوي لرأس المال أي العلاقة بين (رأس المال المتغير) (رأس المال الثابت) في إطار التحليل الماركسي التقليدي. إذ سوف

يقيس (التركيب العضوي) لرأس المال الحديث من الآن فصاعداً بذلك العلاقة بين نسبة الاستثمار في البرمجيات (Software) منسوبة إلى حجم الاستثمار في رأس المال المادى (المعدات الصلبة) ومما لا شك فيه أن ذلك التحول في بنية الاستثمارات يطرح تحديات للعديد من المقولات التحليلية حول أنماط التطور الرأسمالي والتكنولوجي (٣٠) أن العولمة الاقتصادية على الرغم من كل إيجاهاتها الإيجابية بزيادة الرفاهية والنمو وخلق النظام الاقتصادي الواحد القائم على الربط الإلكتروني، وحرية التجارة والتداول غير المقيد للاستثمارات، ليست منفصلة عن النظام الرأسمالي بكل سلبياته الاستغلالية والاحتقارية والتي تزيد من غنى الدول الغنية وتضاعف من فقر الدول الفقيرة (٣١)

ويؤكد ذلك الإحصاءات التي تشير إلى أن العولمة أفرزت حتى الآن ٨٠٠ مليون إنسان يعانون الجوع و ٣ مليارات إنسان لا يزيد دخل الفرد منهم على دولارين يومياً كما أصبح ثلث سكان العالم الثالث وعدهم ٤٠٥ مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية و ٢٠٪ من الأطفال في العالم الثالث ينقصهم البروتين. و ملiliar إنسان في الدول النامية (٢٥٪ من سكان العالم الثالث، يعانون من فقر الدم). (٣٢)

وإذا كان الأوروبيون في مطلع الثمانينيات قد قلقوا من مجتمع الثلاثين أو مجتمع الرفاهية التي يتمتع بها الثالث. وبقابلهم مجتمع الثلاثين من المعوزين. فإنهم في مدينة سان فرانسيسكو عام ١٩٩٥ أصبحوا يتحدثون عن مجتمع الخمس في القرن المعلوم الجديد. أو أن عشرين في المائة سيكون لهم عمل يدر عليهم دخلاً يسمح بمستوى معيشى محترم، أما البقية من المواطنين الفائضين عن الحاجة فينضمون إلى جحافل العاطلين. (٣٣)

هذا وقد كشف استطلاع للرأي أجراه معهد سويفيس أنأغلبية الفرنسيين أبدوا عدم ثقتهم في العولمة باعتبار أنها تهدى للوظائف وأن ٥٥٪ يرون أن العولمة تهدى لأعمالهم ولرجال الأعمال بينما ٣٧٪ يرون أنها فرصة لنمو الأعمال في الأسواق المختلفة وكانت دراسة أوضحت أن أكثر الذين أبدوا قلقهم من العولمة تتراوح أعمارهم

بين ٥٠، ٦٤، عاما بينما أشار ٥٤% ممن تبلغ أعمارهم ٢٥ عاما إلى أن العولمة ايجابية. (٣٤)

وتخلق العولمة فرص جديدة غير مسبوقة، وهو الأمر الذي كان بمثابة القوة الأساسية الدافعة في التسريع بتنامي النظام الاقتصادي العالمي. إلا أن عدم المساواة في تلك الفرص كان يعد مجرد أمراً إستثنائياً سواء في داخل الدولة أو فيما بينها. وقد بات واضحًا الآن أن الفوائد المنتظرة لا تصل للعدد الكافي من الناس. فالعديد من الآباء ممن حققوا مستوى معيشي منخفض نجدهم يخشوا من أن أطفالهم ربما لا يصلوا إلى حياة أفضل من حياتهم. وفي العديد من الدول أدى تزايد المنافسة العالمية لفقدان الوظائف إضافة إلى ذلك، فإن الوثبات التي تتحققها الحركات الكبرى تؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية والتي تؤدي لارتفاع الحاد في البطالة والفقير وعليه فإن كل تلك العوامل تسهم في تنافس الإحساس بعدم الأمان، والذي يؤدي لمقاومة العولمة في عديد من الأفكار وجماعات البشر في مناطق مختلفة من العالم (٢١).

أما تأثيرها على التعليم العالي فيتمثل في وجود بعض الفرص والتحديات، معتمدة في ذلك على الأولويات، السياسات، المصادر، نقاط القوى، ونقاط الضعف لكل بلد. وتتضمن هذه الفرص، زيادة مصادر التعليم وزيادة فرص الطلاب في دعم النظام المعرفي، الارتباط والاضطلاع على الثقافات، زيادة دور السوق، تنوع وتجدد البيئة للأكاديمية الجديدة. أما التحديات فتشتمل على كفاءة التعليم، عدم المساواة أو تكافر الفرص في ظل هذا النظام، تنامي مشكلات استنزاف العقول وهجرة العقول المفكرة وضعف دور الدولة في وضع السياسات القومية وما إلى ذلك.

فالعولمة واقع والرفض وحده لا يكفي ولن يوقف تقدم العولمة نحو أهدافها ولكننا يجب أن نتكافف أولاً من أجل أن يتلازم الرفض مع إيجاد البديل أو أن نبحث هنا عن منهج آخر وهذا المنهج في رأينا يتضمن استراتيجية واضحة لها خصوصية مما يجري الآخر أو على الأقل توجد له الفرصة لينظر نظرة الاحترام نحونا من خلال احترام خصوصيتنا. (٣٨).

٤- الخصخصة :

أفضت سياسات وبرامج التكيف الهيكلي إلى تسريح فائض العمالة بالمؤسسات الحكومية والقطاع العام عند خصخصتها وهو ما ترتب عليه نقص حاد في فرص العمل المتاحة الجديدة، نتيجة تلك الآثار الانكماشية لبرامج التكيف التي استهدفت الحد من معدلات التضخم وتقليل دور الدولة في إيجاد فرص للتشغيل وفي تعيين الخريجين. ومع زيادة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر يزداد طابور العاطلين في ظل عدم احترام العمل اليدوي خاصة مع تدني فرص العمل بالدول النفطية بعد احتلال العراق، وتفضيل هذه الدول العمالة الآسيوية على العمالة العربية أيضاً أدت الكثير من التطورات العالمية مثل ظهور منظمة التجارة العالمية وزيادة التوجه نحو التكتلات العالمية إلى زيادة مستويات البطالة بالدول العربية بسبب تدني معدلات الإنتاجية بها وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها، وتدهور الطلب الخارجي على هذه المنتجات.^(٣٩) ولم تثبت سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن أخذت وبوجه خاص في التسعينات بهذا التوجه الجديد نحو تقليل دور الدولة في الاقتصاد والاعتماد على مؤشرات السوق والاتجاه نحو التصدير وتشجيع الاستثمارات الخاصة وطنية وأجنبية. وتخفيض القيود والإجراءات الكمية على النشاط الاقتصادي.^(٤٠) ونفاس الخصخصة بمقدار العائد الاقتصادي والاجتماعي، أي بما قد تولده من منافع عامة على المنتج والمستهلك وخلق فرص للتوظيف وليس تسريح العمالة، وهذا ما لم يحدث.^(٤١)

ويشير التقرير العربي الموحد إلى أنه من الأمور التي ساهمت في زيادة البطالة في عدد من الدول العربية إجراءات أصلاح مؤسسات القطاع العام التي يجري اتخاذها في إطار برامج التصحح الاقتصادي بالإضافة إلى الجهد الرامي إلى نقل ملكية هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص مما أدى إلى فقدان بعض العاملين لوظائفهم - كما تشير البيانات المتاحة إلى تراجع إعداد العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة لصالح قطاع الخدمات. فقد تراجعت نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة إلى إجمالي القوى العاملة من ٤٢٪ عام ١٩٩٩ إلى ٣٦٪ عام ٢٠٠٠

٢٠١٢ ولم يقابل الانخفاض في نسب العاملين في هذين القطاعين زيادة في الإنتاجية.

وفي هذا الصدد تحدث "Jeremy Rifkind" عن تبخر حلم الوظيفة الثابتة مدى الحياة.^(٤٤) كما تشير نتائج بعض الدراسات إلى انتهاء فكرة العمل الدائم ليحل محلها فكرة العمل جزء من الوقت.

والأمل معقود على القطاع غير الرسمي في مصر والذي يضم نحو ٢٠.٨ مليون وحدة مسؤولة عن إيجاد نحو ٦ مليون فرصة عمل أي ٣٦٪ من إجمالي قوة العمل ويساهم بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ٨٢٪ من إجمالي الوحدات صغيرة الحجم - إلى القطاع الرسمي من جهة ومشاركته في الأسواق من جهة أخرى يتطلب إعادة هيكلة الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المنخرطين فيه لتسجيل مشاريعهم.^(٤٥)

٣ - النظام التعليمي :

تعتبر تنمية رأس المال البشري دعامة أساسية من دعامت التنمية المجتمعية الشاملة^(٤٦) وبالتالي إهدارها ويقاها بدون عمل هو هدر للتنمية وللإستثمار البشري. وقد لخص علماء الاجتماع والاقتصاد أسباب البطالة في عدة نقاط منها : انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة مما أدى إلى زيادة الطلب على التعليم، وسياسة التوظيف. وكذلك إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الخاصة التي لا تحتاجها سوق العمل والقصور المعلوماتي عن سوق العمل في مصر، والعلاج يتمثل في المقام الأول بالاهتمام والتركيز على التعليم وتغيير نظام التعليم ليواكب سوق العمل^(٤٧)

والملاحظ أن النظام التعليمي وطرق التدريس في مصر لازال مستمران في إنتاج خريجين لا يتمتعوا بالمهارات الفعلية المطلوبة لسوق العمل. وقد قامت عدة دراسات بتقييم الإنجازات الخاصة بالتعليم في مصر حيث توصلت إلى أن مصر قد أحرزت تطوراً ملمساً في مضمون التعليم، لكنها على الرغم من ذلك فشلت في تحسين كفاءة التعليم وجودته، وحقيقة الأمر، إن النظام التعليمي في مصر يحقق في إمداد التلاميذ بالمهارات الضرورية. وتنعكس المشكلات ذات الصلة بوضوح البطالة والتعلمه

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

ومهارات العمل في مصر على العينة المسيحية لقوة العمل في عام ١٩٩٨ . حيث أنه من المتوقع لهذه المشكلات أن تتفاقم بشكل أكبر في المستقبل القريب وذلك بتحول الطلب من القطاعات التقليدية إلى قطاعات أخرى مثل السياحة والصناعة والتي تعتمد بشكل أكبر على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. (٤٩)

وعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي تحققـت فـإن رصـيد التـحصـيل التـعـليمـي فـي الدولـالـعـربـيـة يـقـتصـر كـمـيـا عـلـى المسـاـهـمـة المـرـجـوـهـة فـي التـنـمـيـة، خـاصـة فـي سـيـاق كـثـافـة المـعـرـفـة وـالـعـولـمـة، مـع ذـلـك فـانـ المـشـكـلـة الأـخـطـر هـي فـي الواقعـ نوعـيـة ذـلـك التـعـليمـ (٥٠) وـلـم تـعـدـ الفـجـوة بـيـنـ الـبـلـدـانـ المـتـقـدـمـةـ فـيـ (ـالـعـالـمـ الـأـوـلـ)ـ وـالـبـلـدـانـ النـامـيـةـ فـيـ (ـالـعـالـمـ الـثـالـثـ)ـ مـجـرـدـ (ـفـجـوةـ مـوـارـدـ)ـ كـمـاـ كـانـ الـحـالـ مـنـ قـبـلـ بلـ أـصـبـحـتـ فـيـ الـأـسـاسـ (ـفـجـوةـ مـعـرـفـيـةـ)ـ نـتـيـجـةـ الثـورـةـ الـهـائـلـةـ فـيـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـوـمـاتـ وـالـاتـصـالـاتـ نـظـرـ لـانـ (ـالـمـعـلـوـمـاتـ)ـ أـصـبـحـتـ تـشـكـلـ فـيـ عـالـمـ الـيـوـمـ مـوـرـدـاـ مـهـماـ لـالـفـردـ وـالـجـمـاعـاتـ وـالـاـقـتـصـادـ الـوطـنـيـ عـمـومـاـ (٥١).

لهـذا فـقدـ أـصـبـحـ التـنـافـسـ الـحـقـيقـىـ الـذـىـ يـجـرـىـ فـيـ الـعـالـمـ تـنـافـساـ فـيـ طـوـيـرـ التـعـليمـ بالـدـرـجـةـ الـأـوـلـىـ، خـاصـةـ بـعـدـ أـصـبـحـ التـعـليمـ اـحـدـ العـنـاـصـرـ الـأـسـاسـيـةـ الـمـؤـدـيـةـ لـلـتـقـدـمـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـتـنـمـيـةـ الـعـلـمـيـةـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـةـ وـأـيـضـاـ الـمـحـركـ الـأـسـاسـيـ لـنـهـضـةـ الـأـمـمـ وـوـسـيـلـةـ الـدـوـلـ لـلـدـخـولـ فـيـ الـقـرـنـ الـحـادـىـ وـالـعـشـرـينـ وـاحـتـلـ مـكـانـةـ لـاـقـةـ ضـمـنـ الـدـوـلـ وـذـلـكـ لـأـنـ التـعـليمـ يـلـعـبـ دـوـارـاـ رـئـيـسـاـ فـيـ تـنـمـيـةـ رـأـسـ الـمـالـ الـبـشـرـىـ الـذـىـ أـصـبـحـ يـفـوقـ أـهـمـيـةـ رـأـسـ الـمـالـ الـمـادـىـ (ـ).

وـفـيـ إـطـارـ مـعـايـيرـ التـفضـيلـ الـجـديـدـةـ فـيـ سـوقـ الـعـلـمـ وـالـتـيـ فـرـضـتـهاـ الـمـتـغـيـرـاتـ الـراـهـنـةـ الـمـحـلـيـةـ وـالـدـوـلـيـةـ تـشـارـ قـضـيـةـ تـعدـيـةـ النـظـامـ التـعـليمـيـ فـيـ مـصـرـ (ـأـزـهـرـىـ - عـامـ - أـجـنبـيـ - خـاصـ)ـ وـتـأـثـيرـ ذـلـكـ عـلـىـ الـمـجـتمـعـ الـطـلـابـيـ وـالـنسـيـجـ الـاجـتـمـاعـيـ بـرـمـتهـ، وـنـقاـوتـ فـرـصـ الـمـشارـكـةـ وـتـكـرـيـسـ الـانـقـسـامـاتـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـالـقـافـيـةـ وـتـعمـيقـهاـ وـانـدـعـامـ تـكـافـؤـ الـفـرـصـ فـيـ سـوقـ الـعـلـمـ وـمـسـتـوـيـاتـ الـأـجـورـ (ـ٥ـ٣ـ)ـ وـلـعـلـ أـخـطـرـ الـأـثـارـ السـلـبـيـةـ الـتـيـ تـرـبـيـتـ عـلـىـ تـرـدـىـ جـودـةـ الـتـعـليمـ هـوـ عـدـمـ الـاعـتـرـافـ بـبعـضـ الشـهـادـاتـ الـتـيـ تـمـنـحـهاـ

الجامعات المصرية وفقدان مصداقية بعضها، ناهيك عن تدني مستوى الخريجين من خلال أى منظور مقارن بالمستويات العالمية^(٥٤)

٤- التعلم الذاتي :

إن الحياة في عصر المعلومات بتقنياتها المتقدمة تفرض على التربية أن تتحول في أساليبها من التقليد بجرعات من المعرفة كان دور المتعلم فيها سلبيا يركز على التلقى والحفظ - إلى دور جديد يقوم على معاونة المتعلم على اكتساب مهارات التعلم الذاتي (Self Learning) (التي تمكنه من القيام بدور إيجابي يواصل فيه بنفسه وعلى امتداد رحلة حياته استقاء المعرفة من مصادرها المتعددة، واكتساب القدرة والمهارات على الاختيار الواعي من بينها وتنظيمها وإدارتها وتحليلها ونقدها^(٥٧))

والتعلم الذاتي هو النشاط التعليمي الذي يقوم به المتعلم مدفوعا برغبته الذاتية بهدف تتميمه استعداداته وإمكاناته وقدرته مستجيبة لميوله واهتماماته بما يحقق تتميمه شخصيته وتكاملها، التفاعل الناجح مع مجتمعه عن طريق الاعتماد على نفسه والثقة بقدراته في عملية التعليم والتعلم وفيه يعرف المتعلم كيف يتعلم ومن أين يحصل على مصادر التعلم^(٥٨).

معنى هذا أن التعلم الذاتي لا يكمن في كتاب أو محاضرة أو حتى أستاذ، ولكن فيما بين هذه الوسائل ، فالتعليم ينظر إليه كعملية و ليست كينونة و المعلم مسهل للتعليم ، أما المدرسيين الحقيقيين فهم نحن أنفسنا، وعليه فإن كان الفرد متعلم حقا، فإنه لن يترك ما تعلم خلفه. فالتعليم رحلة حياة من الاكتشافات الشخصية التي لا تنتهي بعمل بحث أو دبلومه معينه. وهي تبدأ باليقين بأن التعليم هو بالأحرى السعي وراء الأسئلة الصحيحة أكثر من معرفة كل الأجوبة. فالتعليم بشكله هذا يتحقق بشكل أكبر بالتفاعل النشط أكثر من القبول السلبي، وهي تهتم بالحوار أكثر من الإملاء^(٥٩)

وتشير الدراسات الإستشرافية للمستقبل القائمة على أدلة متضافة ومعطيات وملحوظات دقيقة في حدتها عن " صدمة المستقبل " : أن ما أدى إليه التقدم التكنولوجي المتتسارع وتطبيقاته في الحياة من اندثار مهن وظهور مهن أخرى

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

وتحفيز واسع في نظم الإنتاج أتاحته أساليب وتقنيات جديدة سوف يستمر بمعدلات أكبر في المستقبل. كما تشير دراسات اليونسكو حول مستقبل التعليم في القرن الحادي والعشرين إلى : "أن نجاح الدور الإنمائي مرتبط بقدرته على التحول من صيغته التقليدية، التي تركز على التقليدين والكم المعرفي إلى صيغة جديدة تمكن الأفراد من التعلم الذاتي وتثير لديهم الرغبة في الاكتشاف العلمي وتنمي قدراتهم على التحليل والبحث والمقارنة". وتأكد لنا نظريات التعلم على أن التعلم لا يكون له معنى، ولا يصبح جزءاً من التكوين النفسي والبناء المعرفي للفرد إلا إذا كان مرتبطاً بأهداف يسعى المتعلم لتحقيقها وتستجيب لميوله واتجاهاته^(٦٠).

وفي ظل إرتفاع البطالة بين حملة الشهادات المتوسطة (الثانوية العامة وما في مستواها) والمؤهلات الجامعية والأعلى. يتطلب ذلك تنمية قدرات التعلم الذاتي في ضوء زيادة بطالة المتعلمين والجدول التالي رقم (٤) يوضح معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والنوع^(٦١).

جدول (٤)

معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي (الأفراد ٦٤-١٥-٢٠٠١-٢٠٠٢) والنوع

المؤهل	المؤهل	المؤهل	المؤهل	المؤهل	يقرأ	أمي	نوع	نوع	نوع
جامعة	فوق المتوسط	متوسط	أقل من المتوسط	ويكتب	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
جامعة وأعلى	المتوسط	متوسط	المتوسط	ويكتب	إناث	ذكور	ذكور	إناث	إناث
١٠٠	١٩.٧	٨.٧	٦٧.٢	١.٩	١.٥	١.٠	ذكور		
١٠٠	١٦.٤	٩.٠	٧٣.٤	٠.٧	٠.٣	٠.٢	إناث		٢٠١٠
١٠٠	١٨.٠	٨.٨	٧٠.٤	١.٣	٠.٩	٠.٦	جملة		
١٠٠	٢٤.٧	٥.٨	٦٥.٢	١.٩	١.٤	١.٠	ذكور		
١٠٠	١٨.٦	٦.٣	٧٢.٩	٠.٩	١.٠	٠.٣	إناث		٢٠١١
١٠٠	٢١.٥	٦.٠	٦٩.٣	١.٤	١.٢	٠.٦	جملة		

المصدر : سيد محمد عبد المقصود، قضية قصور التشغيل، مرجع سابق، ص ٤٢.

العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص.

2-ارتفاع معدل نمو العمالة العربية، مقابل انخفاض نمو الناتج القومي؛ ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة ٢٠.٥ في المائة سنويًا، فإن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، وأحياناً يكون سالباً؛ فالدول العربية التي يتواجد فيها فائض العمالة تعاني من الركود الاقتصادي وعدم توافر أموال الاستثمار، وازدياد البطالة والديون؛ حيث يصل معدل النمو السنوي لدخل الفرد العامل في مصر إلى ٢.١ %، وفي المغرب ٣.٥ %، وفي الأردن ٣.٦ %، وفي سوريا ٥%.. وهذا التراجع في مستوى معيشة العامل العربي له آثاره السلبية على إنتاجيته ودوره في الاقتصاد الوطني.

3-عدم وجود تخطيط بين احتياجات سوق العمل، ومخرجات التعليم الجامعي، والفنى .ولقد جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية الصادر في ٢٠١٢، يشير إلى أن نصف العاطلين عن العمل في العالم هم من الشباب، وهذا ما يُعَدُّ المشكلة أكثر، حيث تجد أن انحراف الشباب هو الأخطر من نوعه نظراً للطاقة التي تملكتها هذه الفئة.

ولقد وصلت بطالة الشباب إلى أعلى مستوياتها في العالم خلال العقد الماضي، حيث بلغت ٨٨ مليون شاب عاطل عن العمل في الفئة العمرية بين ١٥ و٢٤ سنة، أي ما يقارب نصف عدد العاطلين عن العمل في العالم، وحسب نفس التقرير فإن الشباب من الفئة العمرية بين ١٥ و٦٤ سنة يمثل ٢٥% من السكان في سن العمل ، فإنه يشكلون ٤٧% من أصل ١٨٦ مليون شخص عاطل عن العمل في العالم في العام ٢٠١٢.

ومن جهة أخرى فإن المشكلة الأصلية والأخطر لا تكمن فقط في العدد الكبير من الشباب العاطلين عن العمل ، وإنما في كون الشباب يمثلون ما يقارب ١٣٠ مليوناً من أصل ٥٥٠ مليون من العاملين الفقراء غير القادرين على انتشال أنفسهم وعائلاتهم من خط الفقر حيث لا يتعذر دخل الفرد منهم عن الدولار يوميا . فهو

وإذا كان التعليم الحكومي لا يوفر فرص عمل لكل الخريجين تقريباً، فهذا يفرض على الشباب أن يعتمدوا على التعلم الذاتي الذي يمكنهم من التعلم في كل الأوقات وطوال العمر داخل المدرسة وخارجها

بعد عرض هذه التحديات نرى أن مستقبل مصر سيكون منوطاً بالقدرة على خلق تحرك فردي وجماعي ومجتمعي فاعل لمواجهة قلة فرص العمل من خلال مواجهة تحديات العولمة والمنافسة الحادة يجعل من تغيير وتطوير أساليب التعليم وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والاهتمام بالزراعة إضافة إلى ضرورة التعاون العربي في ظل عالم الكيانات الكبيرة.

٥- ضعف التخصيصات المالية:

ما لا شك فيه ان حجم الانفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير. ان نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز ٠٠٢% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين ٢٠.٥% و ٥% من دخولها القومية. وتتجدر الاشارة هنا الى ان ٨٩% من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تعطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

٦- مشكلة البطالة والفقر:

ترتبط قضيتي البطالة والفقر بشكل وثيق. فمع انخفاض معدلات النمو وانعدامها استمرار معدلات البطالة بالتزايدي في غالبية البلدان العربية. وسرعان ما أدت البطالة الناجمة عن الركود الاقتصادي إلى الفقر بمعناه الواسع. حيث أن الفقر من منظور تموي لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم التمكن من تلبية الحاجات الأساسية، بل يعني نقصاً في القدرات البشرية الازمة لتحسين "نوعية الحياة" Quality of life والنعم بالرفاهية الإنسانية.

وتعتبر مشكلة البطالة من أكثر المشكلات تعقيداً في المجتمع، بل أنها أحد الأسباب الرئيسية في اتساع رقعة الفقر، وإحدى النتائج الخطيرة عنه، وهي أيضاً مُسبب رئيسي للجريمة، والعنف بين أوساط الشباب، والمجتمع. ولذا يمكن القول أن

البطالة تعد المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد القراء، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل ١٠.٧٪ سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته ٣٦٪ من سكان الدول العربية تحت خط الفقر وأن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى ١٥٠٠ دولاراً سنوياً. (ويعتبر التقرير بالأرقام مؤسراً خطيراً يكشف ضعف محدودية دور السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي. ومن بين قرابة ٩٩٠ ألف شاب وشابة، هم مخرجات النظام التعليمي، ويحتاجون إلى وظائف بعدهم لشغلها، لا يستطيع الاقتصاد المصري توفير أكثر من ١٦ ألف وظيفة. وحذر التقرير من أن البطالة توقع في الفقر، مشيراً إلى أن استمرار هذه الحالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة تدفع الفرد إلى الانحراف وتصيبه بالاكتئاب فتدفعه للإنتشار فضلاً عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب. وتشير الدلائل إلى أن إتباع الحكومة المصرية سياسة تجميد الوظائف وحدها من دون خلق مناصب شغل جديدة قد أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة، لاسيما أن الدولة ظلت على الدوام هي المُشغل الأول في بلده تنمو فيه قوة العمل بشكل مضطرب، حيث يواجه سوق العمل ضغوطاً متزايدة ناجمة عن النمو السكاني المرتفع والبنية الهيكيلية للسكان، الأمر الذي يؤدي إلى تنامي قوة العمل بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني، وفي هذا الموضع لابد من الإشارة إلى أن هناك قواسم مشتركة أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية عامة والمجتمع المصري بصفى خاصة أهمها: الأمية، وتدني المستوى التعليمي، وتخلف برامج التدريب، وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتعددة والمتغيرة.. وإلى جانب هذه القواسم المشتركة يرجع الخبراء نقش ظاهرة البطالة في العالم العربي إلى الأسباب التالية:

- ١-فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

الشباب يكافحون من أجل البقاء، وفي الكثير من الأحيان يعملون ضمن شروط عمل غير مرضيه في الاقتصاد غير النظامي ، هذه المشكلة تؤدي إلى نتائج عكسية بحيث قد يضطر هؤلاء لإيجاد عمل خارج الأطر النظامية

وقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب في مصر سنة ٢٠٠٠ ، ٤٥٪ وفي عام ٢٠٠٣ و ٥٤.١٪ . وتشير الإحصاءات إلى معدلات بطالة تقارب ٢٢٪ من مجموع السكان في معظم الدول العربية عدا الدول الخليجية ولبيبا . وبشكل الشباب غالبية أولئك العاطلين عن العمل^(١٠) . وقد بينت نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه تقرير التنمية الإنسانية العربية أن أكثر القضايا أهمية بنظر الشباب العربي هي قضية توافر فرص العمل ٥٤٪ يليها التعليم ٢٣٪ وتأتي الرعاية الصحية والفقير في آخر قائمة الاهتمامات وتبلغ ٤٪ لكل منها.

ومن الأمور الهامة بالنسبة لمجتمعنا أن تنشط في مواجهة هذه المشكلة المركبة أي (البطالة والفقير) من خلال سياسات تنمية تركز على تمكين الفقراء عموماً والشباب منهم على الأخص من خلال توفير فرص عمل جديدة وتشجيع المشروعات الصغيرة وإنشاء صناديق دعم حكومي توفر قروضاً للشباب الأكثر حرماناً . خصوصاً أن حجم البطالة السافرة المرتفع حالياً والبالغ حوالي ١٩ مليون عاطل عن العمل معظمهم من الشباب يتطلب خلق فرص عمل كبيرة . وحسب آخر الاستطلاعات سيتوجب خلق فرص عمل لحوالي ٥٠ مليون ملتحق جديد بقوة العمل بحلول العام ٢٠٢٠^(١١) .

جديد بقوة العمل بحلول العام ٢٠٢٠

- ٧ - غياب الحوار: تهميش الشباب والتمييز ضد النساء: يمكن التعرف على موقع الشباب داخل مجتمع ما، أو درجة تهميشهم من خلال مقاييس مشاركتهم في مستوى الأسرة والمؤسسات التعليمية (المدرسة-الجامعة)

والمؤسسات الحكومية وفي المنظمات الأهلية والمجتمع المدني . هذا يعني أن هناك العديد من التحديات التي تقف حجرة عثرة في سبيل توفير فرص عمل إلا أنه من بين أهم المشكلات التي تواجه الحكومة الآن ومستقبلاً (كما سبق الإشارة) هي مشكلة البطالة التي تهدد بأخطار اجتماعية واقتصادية وسياسية كامنة

وما يترتب عليها من هجرة العقول والمهارات إلى الخارج والتي تهدد أمال التنمية المستدامة وبناء القدرات التكنولوجية التي تمكنا من ملاحة التطورات والمستجدات العالمية. ولا ترجع مشكلة البطالة فقط في تزايد أعداد العاطلين خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا، بل أيضاً لأن البطالة تعد انعكاساً لقضايا أخطر بكثير تنتظر حلاً، ولا زالت تلقي بتداعياتها على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مثل قضية نوعية التعليم والتعلم الذاتي، والمشاركة والزيادة السكانية.

-٨- وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة :

ان المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة. فاستيراد المعرفة الجاهزة، اي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلأً حقيقياً للتكنولوجيا ، وإنما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الاقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تعديل أو تطوير.

ويمكن إجمال التحديات السابق ذكرها فيما يلى:

١. التحدي الاقتصادي والمتمثل في المحاولات المشبوهة لترويج ما يسمى بالشخصية واقتصاد السوق والتجارة الحرة العالمية وسطو الشركات الكبرى عابرة القارات ومتعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي.
٢. التحدي التعليمي والذي يظهر جلياً في عدم امتلاك سياسيات واستراتيجيات تعليمية واضحة الأهداف بما قبل المؤسسات التعليمية في إطار عاجزة عن تشكيل العقل العربي قادر على الإبداع والإنتاج والتعامل مع الواقع المهني بكفاءة وفاعلية.
٣. التحدي السياسي والمتمثل بوقوع العديد من الأنظمة العربية تحت هيمنة القوى المعادية للأمة، ويتجلّى ذلك بدعوات هذه الأنظمة لتصفية قضية الأمة المركزية.

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

٤. التحدى الاجتماعي المتمثل في عدم تقدير المجتمع لقيمة العمل اليدوى والحرفى للشباب مما يجعلهم يبحثون عن الوظائف المكتبية خوفاً من نظره المجتمع لهم .

ـ تداعيات ندرة فرص العمل للشباب:-

من أهم تداعيات فرص العمل للشباب العربي عموماً والمصرى بصفة خاصة تتلخص فى أربعة أنواع:

١- مشكلات نفسية: كالشعور بالضياع والغرية والإحباط بسبب التفاعلات السياسية المتباعدة وضغط الأسرة.

٢- مشكلات اقتصادية: وهي المتعلقة بالعمل والسكن وضمان المستقبل، أو بالبطالة والعوز والحرمان من آمال الغد.

٣- مشكلات أخلاقية - اجتماعية: ناجمة عن التناقض القيمي بين جيل الشباب وجيل الآباء، كذلك ناجمة عن التطرف الدينى وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، وقلة أشكال الترفيح وصولاً إلى مشكلات الانحراف والجنوح وتعاطي الكحول والمخدرات .

٤- مشكلات سياسية: وتعلق ببعض النظم القائمة والحربيات المهدمة ، ثم بالتجزئة الإقليمية^(٤).

وما هو حادث اليوم بين صفوف الشباب من الضبابية الفكرية وبيع أنفسهم للجماعات الإرهابية المتطرفة لهو خير دليل على تلك المشكلات السياسية بإستخدامهم كمعول أساسى لهم وتفتت المجتمعات العربية كما هو قائم فى سوريا ولibia والعراق واليمن ولبنان .

وتشير المعطيات المتوفرة إلى توافق معظم البحوث الاجتماعية والدراسات التنموية حول أهم المشكلات التي تواجه الشباب وهي: البطالة والفقر، التهميش والتمييز وقلة فرص المشاركة، ثم التطرف ومشكلات الهوية الثقافية، وأخيراً صراع الأجيال.

فمن الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة ما يأتي:
إعراض الشباب عن المشاركة في المجال العام: ويأتي في هذا الإطار عدم توفر
المراكز الشبابية والطلابية، وقلةوعي الشباب بأهمية المشاركة في الحياة العامة،
واهتمام الشباب بمشكلاتهم الحياتية الذي يقلل من مشاركتهم في المجال العام،
والقوانين التي تعيق مشاركة الشباب، وقلة الحرية المترافق أمام الشباب للمشاركة، إلى
جانب ضعف المنظمات غير الحكومية وعدم الاهتمام برأي الشباب فيما يتصل
بالقضايا العامة.

-٥- شيوخ الصورة السلبية عن بعض المهن والأعمال، وتدني الأجر، والبطالة، واعتماد الوساطة بدلاً من الكفاءة في التوظيف، والظروف الصعبة لموظفي القطاع الخاص، وصعوبة الهجرة للعمل، وندرة التدريب والتأهيل، وقلة الصناديق التي تدعم مشاريع الشباب، وعدم تشجيع واعتماد الكفاءات الشابة.

٨- الصراع بين الأجيال لاختلاف الثقافات :-

إن من الملاحظ أن الغالبية من الشباب يتارجحون في حياتهم اليومية وتظهر المشاكل التي تبدأ بالمعارضة بينهم وبين عالم الكبار ، وتصادم الثقافة التقليدية بالثقافات الأخرى مما يولد الإضطرابات والمشاكل النفسية والانفعالات اليومية لما تتقبله هذه الشخصية الشابة من مؤثرات وثقافات متعددة في عصر العولمة ، وتفاعل كل هذه المؤثرات دون توجيه مستمر ومراقبة وتوفير الأمن والاستقرار والحماية والثقة ، مما يؤدي بالضرورة إلى الورق في السلبيات التي تقضي على حيوية الشباب وتبدأ المشكلات مثل : العنف ، والفراغ ، والبطالة والتمرد ، وضعف الانتقاء ... وغيرها .

هذا ولا تتفصل مشكلات الشباب المصرى انفصلاً جوهرياً من حيث خصائصها عن المشكلات العالمية للشباب خصوصاً في عصر العولمة ، حيث أن العالم أكثر

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

انكمashaً والدول أكثر ارتباطاً والاقتصاديات أكثر اندماجاً والثقافات أكثر انفتاحاً والبشرية عموماً أكثر التصاقاً وأكثر وعياً بانتمائها لكوكب واحد عن أي وقت مضى.

- المشكلات الاقتصادية :

تعد البطالة مشكلة اقتصادية كما هي مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية ، فجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج فالشباب يفكر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على نفسه من خلال العمل والإنتاج ، لا سيما ذوي الكفاءات والخريجين الذين امضوا الشطر الأكبر من حياتهم في الدراسة والتخصص واكتساب الخبرات العملية ، كما يعيش الكثير من الشباب مشكلة البطالة بسبب نقص التأهيل وعدم توفر الخبرات لديهم وتدني مستوى تعليمهم وإعدادهم من قبل الحكومة وأولياء الأمور ، وعدم تشجيع الحكومة لهم ، وقلة الوظائف المطروحة في سوق العمل ، ورغبة القطاع الخاص في تشغيل الأجانب بدلاً من المواطنين ومنهم الشباب ... وغيرها من الأسباب.

تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية كما لها آثار على الصحة الجسدية ، إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل (يفقدون تقدير الذات ، ويشعرون بالفشل ، وإنهم أقل من غيرهم ، كما وجد إن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل) ، إن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زلوا في مرحلة النمو والتكون الوجداني كما وجد أنها تشيع حالة من الكآبة وعدم الاستقرار والتوتر النفسي ، الذي يكون سبباً في ازدياد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداء بين هؤلاء العاطلين مما يهدد أمن واستقرار وتوزن المجتمع ويشعّ أنماط من السلوك التي تتسم بالعنف .

وتبيّن من خلال مناقشات المجموعات البؤرية في إعداد الإستراتيجية الوطنية للشباب ، أن الشباب المصري يركز دائماً على قضية العمل باعتبارها أهم قضاياه الراهنة ، وتقدر القوى العاملة في آنها من المتوقع أن يدخل (١٠٠) ألف باحث عن

عمل مستجداً إلى سوق العمل في العقد القادم ، وتنظر الأرقام من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية التحديات الصعبة التي تواجه عمل الشباب ، وفي حين أن نسبة البطالة حوالي ١٠٠٪ إلا أن نسبتها بين الشباب الفئة العمرية ما بين ٢٤-١٥ سنة تصل إلى ٤١٪ ، وهي من أعلى نسب البطالة بين الشباب في العالم وفي الواقع أن ثلثي العاطلين ٦٧٪ عن العمل هم دون سن الثلاثين .(١٦)

لذا فالمجتمع عليه أن يوفر لجيل الشباب وعيها لقيمة العمل وفهمها عميقاً لأخطار البطالة مما يدعوهم إلى توفير الكفاية المادية والكرامة الشخصية بالعمل والإنتاج ، ومن أولى مستلزمات العمل في عصرنا الحاضر هو التأهيل الحرفي والمهني واكتساب الخبرات العملية فالعمل يملأ الفراغ وينفذ الشباب من الأزمات النفسية ويلبي له طموحه في توفير السعادة وبناء المستقبل ، وتتجدر الإشارة هنا إلى الدور المنطوي بكبار المسؤولين في معالجة مشكلات سوق العمل والجهود الإيجابية الحثيثة التي تقوم بها الدولة ، بالتعاون مع الفعاليات الاقتصادية الوطنية ممثلة في قيادات غرفة التجارة والصناعة ، بدعم من بيوت الخبرة العالمية المتخصصة في هذا المجال وما يمكن أن يتمخض عن هذه الجهد من حلول .

٩ - علاقة العمل بالتعليم :

إن التحديات والتغيرات التي تواجه الشباب في عصر العولمة تتطلب نوعاً خاصاً من التعليم الذي يساعد على نمو إمكانات الشباب وقدراتهم على التفكير الإبتكاري الذي يمكنهم من مواجهة المشكلات والوصول إلى حلول ، ويمكن القول أن نظام التعليم لا يساعد على نمو التفكير الإبتكاري لدى الشباب ولا ينمي المهارات والقدرات لديهم ، خاصة القدرة على إيجاد وابتكار فرص العمل لأنفسهم ولا يساعدهم على بناء الشخصية المرنة القادرة على التوافق مع كل الظروف ومتطلبات الحياة في عصر التطور التكنولوجي والتطور المعرفي في كافة المجالات .

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

إن البحث في مسألة العلاقة بين التعليم والعمل بقدر ما هي علاقة أو قضية فنية ، فإنها كذلك حاملة لأبعاد اجتماعية وسياسية وأمنية ، فالتعليم كما هو معين اقتصادي ووسيلة من وسائل إحداث النقلة الاجتماعية والتنموية والسياسية ، قد يكون سبباً في وجود قطاع واسع من العاطلين عن العمل من المتعلمين وخريجي الجامعات ، وهي ليست قضية منعزلة من السياق الاجتماعي والاقتصادي أو أنها فقط ذات علاقة بطبيعة النظام التعليمي أو التدريب ذاته ، بل أنها في الواقع إحدى محفلات النمط أو الأنماط التنموية المتبناة ، ومن هنا يشير المتخصصون إلى أن عملية المواءمة بين التعليم والعمل ينبغي أن تتطرق من إستراتيجية التنمية ذاتها ، وما تحمله من مضامين اجتماعية فيما يتعلق بضرورة العمل وتوفير خدمات الإرشاد الاجتماعي والنفسى والمهنى لمساعدة الشباب على التوافق الأكاديمى والاجتماعى والشخصى وتنمية ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم في تحديد الخطط المهنية لديهم . (١٧)

وقد ساهمت هذه العوامل بالإضافة للعوامل المتعلقة لسبق عمليات التحديث الإداري وكذلك التعليم ، في خلق مواقف واتجاهات اجتماعية تتسم بقدر غير عادي من المرونة والقبول الاجتماعي .

١- مشكلة التفكك الأسرى :

تعد العلاقات الاجتماعية بعداً هاماً وأساسياً في حياة الأسرة والتي تعد بدورها مس儒家 للعلاقات الاجتماعية المتبادلة ، إلا أن الأسرة العربية تشهد اليوم ضعفاً في العلاقات داخلها وساد الطابع الفردي بين أفرادها فانخفض التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة إلى أدنى حد وتأثرت العلاقات الأسرية سواء بين الزوجين أو بينهم وبين الأبناء ، أو بين الأسرة والأقارب أضف إلى ذلك انحسار علاقات الجيرة والتضامن الاجتماعي حيث كانت علاقات الجيرة تشغل حيزاً هاماً في حياة الأسرة العربية ، لما كانت تؤديه من وظائف في حياة الأسرة كفض المنازعات وممارسة

الضبط الاجتماعي والمشاركة الوجданية وتبادل المساعدات واكتساب الخبرات ، ولقد انحسرت هذه العلاقات التي كانت تعزز قيم المودة والمحبة والأمن الاجتماعي وانتشرت بدلاً منها القيم المادية والنفعية وإعلاء المصلحة الفردية إلى الحد الذي وصل بالأسرة في بعض المناطق إلى الجهل بأسماء جيرانها وعدم معرفتهم على الاطلاق (١٨) .

لقد أدى لضعف العلاقات داخل نسق الأسرة إلى عدم وجود التوجيه والرقابة وانصراف الشباب داخل الأسرة إلى التقليد والمحاكاة للنموذج الغربي ،

وهناك مشكلات ذات صلة أسرية واجتماعية والتي تتمثل في سياسة الضغط والعنف في المعاملة من أحد الوالدين ومعاملة الشباب على أنه أصغر من سنه ، وكثرة الخلافات الأسرية وسوء العلاقة بين الوالدين ، وعدم رضا الأسرة عن أصدقاء الأبناء زواج الأب من امرأة أخرى ، محدودية الحوار الأسري وكثرة التعرض للنقد (٢٠) .

كما انتشر نمط من الثقافة بين الشباب داخل الأسر العربية وفي المجتمع وهو ثقافة الاستهلاك ، والتأكيد عليها يؤدي إلى فقدان الأمل في المستقبل لدى الشباب ، وتنمية روح السلبية في التلقى والتعليم بالمجتمع دون بذل الجهد مكتفيا بما يقدمه الجهاز الإعلامي من حلول أو نتائج قد تكون موضوعية أو غير موضوعية ، ومن ثم فقد يكون هناك تغييب للإنسان عن واقعه وتصبح الأنانية هي المعيار الذي يحكم السلوك الفردي في المجال الأسري والاجتماعي ، حيث ينهار الجانب الاجتماعي في الإنسان بسبب ضعف القيم والمعايير المؤسسة لهذا الجانب في حياته ، فيعملا صوت المصلحة الفردية ويسود مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، ومن ثم ترتفع نسبة الجرائم الأخلاقية وانتشار مجموعة من الأنماط الإجرامية كالعنف والجرائم الجنسية (٢١) .

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل
لذا لا يمكن الخروج من التحديات المعاصرة التي تواجه الأسرة والشباب إلا عن طريق قيام المجتمع بتشريع كل الدوائر وال المجالات التي تتعامل مع الأسرة والشباب وتمكينها من ممارسة دورها الطبيعي في مجابهة التحديات .

١١ - الشباب ووقت الفراغ :

ما لا شك فيه أن المجتمع ينمو ويتطور إذا أتيح لأفراده أن يجروا فوائد من وقت فراغهم فعدم تنظيم وقت الفراغ لدى فئة الشباب وإساءة استخدامه يوجد العديد من المشاكل ، فلقد أصبح وقت الفراغ سمه هذا العصر لدى كثير من الشباب نظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي في كافة مناطق الحياة ، الأمر الذي تتطلب ضرورة ابتكار الطرق المناسبة لشغله ، حيث يعتبره علماء الباثولوجية الاجتماعية مشكلة لأنه حالة خلو يتسلب إليها ويسودها اليأس أو خلاء الذهن والبدن من النشاط (٢٣) .

والفراغ إحساس ينبع من داخل الإنسان ويتمكن فيه عندما لا يجد منفذًا يعبر من خلاله إلى ذاته ليقضي عليه ، وقد يكون الفراغ عاطفياً أو اجتماعياً أو ذهنياً وفكرياً ... ، وهذا ما يعنيه أغلب شبابنا فحينما يخلو عقل الفرد من وجود مذاهب سياسية أو اقتصادية أو فلسفية متجدة للحياة ، عندئذ يعني الفرد من الفراغ ويكون سلوكه عشوائياً متخططاً ، وذلك لأن الفلسفة التي يتخذها الفرد لنفسه إنما تحدد له أسلوب العمل ومنهج النشاط والأهداف التي يسعى لتحقيقها ، ولاشك أن شبابنا يحتاج إلى مليء الفراغ الذهني وإلى تكوين فلسفة واضحة المعالم في ذهنه تضيئ له طريقة وتحقق لشخصيته تماسكها .

ويرتبط بمشكلة الفراغ لدى الشباب انتشار السلوكيات الغير مرغوبة في المجتمعات المختلفة ، حيث أشارت أحدي الدراسات إلى تأثير الشباب ببعض السلوكيات مثل : التهور في استخدام السيارة والسرعة الزائدة ، استخدام الهاتف في المعاكسات ، ارتكاب السلوك الانحرافي كالسرقة من المجمعات ، مضاجعة الشباب لمن هم أصغر عمراً منهم والتحرش بهم وضربيهم ، المخالفات الجنسية الشاذة ... ()

، فضلاً عن انتشار العقاقير والمخدرات التي تؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة للشباب وخاصة الفئة العمرية ما بين ١٨ - ٢٥ سنة ، وانتشار السلوك العدواني والمخرب ، كما أن الإدمان يعتبر سبب رئيسي للسلوك الإجرامي وهو الذي يقود في النهاية إلى المأساة الإنسانية المتمثلة في كثير من الأسر المفككة (٢٦). وفي دراسة أجريت على عينة من نزلاء السجون الموقوفون في قضايا تعاطي المخدرات بثلاث دول خليجية هي : السعودية ، الكويت ، البحرين ، وجد أن معظم المتعاطفين هم من الشباب الذين يقعون ضمن الفئة العمرية من ١٥ - ٣٠ سنة (٢٦).

ويعتبر العمل الاجتماعي التطوعي من أهم الوسائل والجهود المجتمعية لتقعيل مشاركة الشباب لتحقيق آفاقهم التنموية واستثمار أوقات فراغهم ، فحماس الشباب وانتمائهم لمجتمعهم كفيلان بدعم ومساندة العمل الاجتماعي والرقي بمستواه ومضمونه ، فضلاً عن أن العمل الاجتماعي سيراكم الخبرات وقدرات ومهارات الشباب والتي سيكونون بأمس الحاجة لها خاصة في مرحلة تكوينهم ومرحلة ممارستهم لحياتهم العملية .

١٢ - إنتشار ظاهرة العنف :

ما تزال ظاهرة العنف بين المراهقين والشباب في مجتمعنا إحدى أكثر الظواهر تفشيًا وانتشارًا ، وهي تتجسد لنا بدرجات متفاوتة سواء في الشارع أو في المدرسة أو حتى داخل الأحياء والبيوت ، فقد شكلت ظاهرة العنف ومازالت تشكل الظل الأسود الذي يلازم البشرية ويورقها ، فعلى الرغم من الآمال التي علقتها الإنسانية على الدور المتعاظم للتقدم الإنساني بجوانبه المختلفة في قهر هذه الظاهرة وتبييضها ، إلا أن العنف ما زال يطرح نفسه ليجدد آمال وطموحات البشرية ، فهو ظاهرة متغلغلة في مجالات الوجود الاجتماعي ، ويضرب بإحكام في مختلف التنويع الجغرافي والتقافي (٢٧).

حيث أصبح العنف من أبرز المشكلات العالمية التي لا يكاد يخلو منها مجتمع سواء وصف بالتقدم أو بالتأخر ، حيث يمارس العنف بأوجه وأشكال مختلفة في عالم العولمة لتعاظم المخاطر والتحديات والصراعات غير المتكافئة بين الدول وشمولها كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية ... الداخلية والخارجية فانتشر العنف في المجتمعات التي ينمو الشباب فيها إلى أن أصبح جزءاً من المعايير الثقافية والمجتمعية التي تصنع البيئة المحيطة بالمرأهقين والشباب ، تلك المعايير التي يكون الأطفال والشباب هم في الغالب أولى ضحاياها فهي لا تحمي ولا تحترم أمن واستقرار وحرية البالغ والطفل (٢٨) .

وتعتبر مرحلة الشباب أخطر وأهم مراحل العمر ، فهي مرحلة البناء والإنتاج والعطاء الاجتماعي ، ومرحلة القوة والعنفوان ، يمتلك فيها الإنسان من النشاط والحيوية والحماس والخصائص ما يجعله عضواً إيجابياً ونشطاً فاعلاً وممهيناً للقيام بكل ما يكلف به ، لذا يرتبط العنف بصفة خاصة بهذه المرحلة ، وسواء كانت دوافع وأسباب هذا العنف داخلية محلية ، أو قومية عربية ، أو خارجية دولية ، فإن الغرض منها النيل من مقدرات المجتمع المصري وإعاقة تقدمه ، والضحية هنا هم فئة الشباب المغرر بهم ، بفعل ظروف متشابكة يعاني منها هؤلاء الشباب وتحول دون تحقيق أهدافهم أو إشباع حاجاتهم أو إثبات ذاتهم ففي الوقت الذي يعاني فيه الشباب العربي من مشكلات البطالة ، ووقت الفراغ والفقر والعوز الاجتماعي ، والمدحارات ، والخوف من المستقبل المجهول ... تقدم وسائل الإعلام من الأفلام والمسلسلات ما يعكس حياة رغدة مرفهة لفئة من المواطنين ، ومن برامج الاستفزاز الجنسي والعاطفي ، ما يؤجج وجadan الشباب ويشعرهم بالإحباط والاغتراب وتحقيق الذات ، وضياع المستقبل ، الأمر الذي يدفع بالبعض منهم نحو الانحراف واللجوء للعنف ، ولقد أكد التقرير الاستراتيجي العربي وبعض الدراسات الأخرى أن المؤشرات الخاصة بالتوزيع المهني لأعضاء جماعات العنف والتطرف ، تشير إلى أن أكثر نسبة منهم كانت من الطلاب ، خاصة خريجي الجامعات ، وارتفاع عدد المؤيدين لاستعمال العنف كوسيلة مجدية للوصول إلى الأهداف ، وأن أفعال العنف التي تقوم بها أعضاء جماعات

متطرفة دينياً أخذت في الازدياد من حيث التسجيل الرسمي والإعلان عن هذا التسجيل وهذا مؤشر واضح لزيادة حجم الظاهرة.

ومن بين أهم العوامل المؤدية لظهور العنف المجتمعي (البطالة ، الفقر ، العزلة الاجتماعية ...) حيث تؤثر بصورة مباشرة على حدوث العنف من خلال تأثيرها السلبي على الصحة النفسية وجودة الحياة النفسية لفئات المجتمع المختلفة .

وعند تأمل هذه الأسباب لوجد أن كل واحد منها يمكن أن يكون مبرراً كافياً لأن يجعل الشاب عنيفاً ، فحينما تختدم مشاعره ويشعر بالضغط الخارجية المحدقة والصراع الداخلي المختدم ، ولا يجد هناك من فناة لتصريف غضبه سوى يده أو لسانه ، الأمر الذي يدفعه إلى العداون ، فهو يأبى الظلم ويقاومه بالقوة أحياناً ، وربما دفعه حبّ التعالي والتسلط والتفوق على أصدقائه إلى إثبات قدرته على قهرهم ، ولذلك يزداد ارتكاب الجرائم في أوساط الشباب الذين يعانون أزمات نفسية ، فالعنف ظاهرة مركبة لها جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية ، ولا شك أن معالجة العنف أو أي انحراف تبدأ بمعالجة ومكافحة الأسباب المؤدية إليه (٣٠).

وهنا تأتي مسؤولية المجتمع وتكمن أهمية تكافف جميع المؤسسات الحكومية والأهلية في مواجهة هذه المشكلة ، فمؤسسات المجتمع عليها دور في أن تتحقق للشباب النقاء بالنفس وتهيئ لهم متنفساً سليماً لدوافعهم الفطرية ، مساعدة الشباب على تنمية الحس الديني وتعزيز وتدعم شخصية الشباب الدينية ، والعمل على كشف ميول وتوجهات الشباب بما يعين على توجيههم التوجيه الصحيح بما يتاسب وميلهم وغرس القيم والمهارات والاتجاهات المرغوبة فيهم ، وإيجاد أنشطة تتيح للشباب المشاركة في المواقف الإيجابية المختلفة ، كمواقف المنافسة الكريمة والتعاون المثمر ، واحترام النظام والعمل الجماعي ، مما يسهم في وصول الشباب إلى درجة من الثبات الانفعالي التي تسهل له التكيف مع الآخرين والابتعاد عن العزلة ، و لكي يستطيع

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

مواجهة تحديات العصر ومشكلاته ، والقدرة على تحقيق الآمال العريضة للارتقاء
وصولاً للأفاق التنموية المبتغاة .

العمل على رفع مستوى الوعي والثقافة لدى الشباب من خلال ما يقدم في وسائل
الإعلام المختلفة (تلفزيون ، صحفة ، إذاعة) وذلك بإعادة تقييم رسالة وسائل
الإعلام من حيث المحتوى والمضمون وما تقدمه للشباب ، وكذلك من خلال المدرسة
والأنشطة الlassificية ، ومن خلال الأسرة ، والبرامج التوعوية المختلفة التي تقدم
للشباب في مجالات النشاط المختلفة

ثالثاً : تداعيات ندرة فرص العمل :

بتحليل استجابات المبحوثين وجد أن هناك تداعيات كثيرة ومتعددة متربطة على وجود
/ عدم وجود فرص عمل بين الشباب الذي يعمل والذي لا يعمل من الجنسين أمكن
رصدها في عدة نقاط أساسية حسب أولوياتها .

١ - العولمة :

انتفت أراء جميع أفراد دراسات الحالة الميدانية على أن فرص العمل تقل في ظل
مناخ العولمة الذي ينعكس على الاستثمارات وطبيعتها إذ أن التدهور الأمني الحادث
على مستوى العالم بعد انتهاء الكتلة الاشتراكية وسيادة قطب واحد وهي أمريكا وما
تقوم به على صعيد المنظمات الدولية واحتلالها للعراق ودعمها لإسرائيل وإنهايار
بعض الدول العربية نتيجة الثورات المتالية وتغيير خريطة العالم العربي كل هذا أثر
بالسلب على مناخ الاستثمار .

• إذ أشارت [(٢٨)] حالة تعلم عدد (١٢) لا تعمل إلى أن أمريكا
أصبحت مهيمنة على العالم كله وأنها تثير الفتن في كل مناطق العالم
بأساليب متعددة .وها هي حالة ميدانية تشير إلى (أنا في ظل العولمة
والهيمنة الأمريكية حيقصر دورنا على تنفيذ الأوامر واستهلاك منتجاتهم
ونكون مجرد سوق لسلعهم معنى هذا أن صناعتنا المحلية حتى تهار وده اللي
حاصل في ركود السوق وأزمة سعر الصرف والكلام اللي بنسمع عنه كل
يوم .. الخ وبالتالي مفيش استثمارات يعني مفيش فرص عمل)

- كما أشارت [(٢٩) حالة تعمل وعدد (١١) حالة لا تعمل] إلى أن عملية العولمة والشخصية وصندوق النقد ومنظمة التجارة، كل هذه أدوات يستخدمها النظام العالمي الجديد لاستعمار العالم واستغلاله بأساليب حديثة وكل هذا يؤثر علينا وعلى فرص العمل لأن جل استثماراتنا - إن كانت هناك استثمارات - متوجهة إلى إرضاء حاجات النظام العالمي التي تصب جميعها في عدم خدمة الاقتصاد الوطني وبالتالي فرص العمل.
- وأشارت [(٢٧) حالة تعمل، (١٣) لا تعمل] إلى أن دورنا في العمل دور هامشى ومقصور على بعض الأعمال الملوثة للبيئة كصناعة كاوتش السيارات... الخ والتى تحتاج إلى عمالة كثيفة ورخيصة في ظل العولمة وشركاتها عبر الحدود.
- وأشارت [(٢٥) حالة تعمل (١٥) لا يعمل] إلى أن العولمة شئ جيد وعملت افتتاح على العالم وفيها كل شئ لمن يريد.

- ضعف الاستثمارات في ظل الشخصية :

وبتحليل الاستجابات نجد أنهم ربطوا بين قله فرص العمل كنتيجة طبيعية لقلة الاستثمارات وقصور خطط التنمية والإدارة وتقليليتها، وإذا كان المفترض من الشخصية هو تحسين الادارء الإنتاجي للعامل بمعنى أن صاحب العمل سيكون حريصا دائما على الأداء الجيد ورفع جودة السلع المنتجة باعتبارها مصدرا لتحقيق الربح وبالتالي استثمارات جديدة واستيعاب عمالة أكثر وهذا لم يتحقق.

• إذا أشارت [(٢٦) حالة، تعمل، (٤) لا تعمل] إلا أن الشخصية أضاعت مكتسبات ثورة يوليو والقطاع العام ولا ندرى أين ذهبت هذه الأموال ولا نرى أي استثمارات جديدة، وهاهي حالة منهم تشير إلى أن (معظم العمال والموظفين داخل القطاع العام السابق تم تسريحهم وهم الآن يشكلون عباء إضافي وصعوبة أخرى تقف أمام الشباب في ظل فرص العمل المحدودة).

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

- كما أشارت [(١١) حالة، يعمل، (٢٩) لا يعمل] إلى أن الخصخصة وقلة الاستثمارات جعلت البلد والاقتصاد والصناعة الوطنية ضعيفة في ظل غياب القطاع العام وبالتالي اختراق الأسواق المحلية من قبل الشركات متعددة الجنسية.
- أشارت [(١٢) حالة تعمل، (٢٨) لا يعمل] أنه في ظل الخصخصة يتم اللجوء إلى الاستغناء عن العمالة واستبدالها بالเทคโนโลยيا الحديثة والكمبيوتر لأن ما يهمها هو أعلى ربح أما العائد الاجتماعي من تشغيل العمالة إلى غير ذلك لا يهم صاحب رأس المال وهو هي حالة منهم تشير إلى أن (أي صاحب شركة أو مصنع عايز يربح دماغه من التأمينات وإصابات العمل... والقوانين التي تحاصره بالنسبة للأجور وغيرها فيقوم بالاستغناء عن العمالة ويحل محلها الآلة وبالتالي مزيد من البطالة).
- أشارت [(١٩) حالة تعمل، (٢١) لا تعمل] إلى أنه في ظل الخصخصة يظهر مزيد من الإفقار والتباين للطبقات المتوسطة والفقيرة في ظل إرتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم ويزداد الغنى غنى.

٣- التعليم والتعلم الذاتي :

- تشير معظم الحالات إلى انفصال التعليم عن الواقع الفعلى للحياة وما نتعلمه شيء والحياة والعمل شيء آخر وأن التعليم لا يوفر فرص عمل بالنسبة للمؤهلات الجامعية.
- إذا أشارت [(٢٢) حالة، تعمل، (١٨) لا تعمل] إلى أن كل العمل المتاح في ظل العولمة والخصوصية هو الاعتماد على الآلة والتقنيات العالمية وبالتالي تحتاج إلى عدد قليل من الخريجين ذو الكفاءة العالمية من حيث التعليم واللغة والتدريب وهذا مالا يوفره التعليم الحكومى المتاح لنا.
 - كما أشارت [(٢٩) حالة، تعمل، (١١) لا تعمل] إلى أن فرص العمل المتاحة تقاس بمقاييس عالمية وبالتالي تتطلب إتقان لغة العصر، كما أن التعليم ونظامه لا يوفر إلا خريج فى قوالب محددة وأسلوب يعتمد على التقين والحفظ والدروس الخصوصية وتغيب فكرة الإبداع والمشاركة والمعلم

المرشد. و ها هي حالة منهم تشير إلى أن (التعليم أحنا لا نستفيد منه في حاجه ومفيش عندنا شغل مرتبط بنوعية الشهادة لأن مفيش توظيف والعمل المتاح هو المدن الجديدة أو السياحية أو مندوب مبيعات لإحدى الشركات الخاصة أو في حرف وصناعات مختلفة وكلها أشياء بعيدة عن تخصص الإنسان. يبقى التعليم في وادى والحياة في وادى)

• كما أشارت [(١٧) حالات، (٢٣) يعمل، (٢) لا يعمل] إلى تدني مستويات خريج الجامعة والاتجاه إلى التعليم النظري وترجع الحالات سبب ذلك إلى قلة التوظيف والبطالة.

• كما أشارت [(٢٣) حالة تعمل، (١٧) لا يعمل] إلى أن الإنسان يجب أن يعلم نفسه بنفسه في اكتساب المعرف والثقافات الجديدة خاصة وأن فرص العمل الآن تحتاج إلى أن يطور الإنسان نفسه باستمرار.

٤- تكلفة الحصول على فرصة عمل :

وتحليل استجابات دراسات الحالة الميدانية وجد أنها معبرة بلسان الحال من أن فرص العمل مكلفة جدا - قال بها من يعمل ومن لا يعمل وخاصة على البسطاء أمثالنا لأنها تحتاج في الأغلب الأعم إلى الكثير.

• إذ أشارت [(٢٧) حالة ي العمل، (١٣) لا يعمل] إلى أن أسلوب الوساطة والوسطاء هو السائد ولكنها بأشكال مختلفة : (إما عن طريق المعرف وعلى سبيل خدمه قصاد خدمه) أو (عن طريق دفع المال لدخول بعض الوظائف أو الكليات... الخ) أو (تسهيلات ومجاملات من خلال النفوذ والتحكم في درجات الاختبارات... الخ)وها هي حالة تقول (أن المعايير مقلوبة طول ما فيه وساطة ومحسوبيه فإذا كان معاك واسطة بتلقي الوظيفة مستيقظ فمثلا ابن المستشار فلان تقديره مقبول ومع كده إتعين في النيابة) والناس بتقوله يا بيه) وابن فلان الغلbian حايب جيد جدا مش لاقى وظيفة .

• كما أشارت [(٢٨) حالة، تعمل، (١٢) لا تعمل] إلى أن الشباب عليه أن يتعلم اللغات الأجنبية والتعامل مع الكمبيوتر وشبكة الانترنت وذلك من خلال

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

دورات تدريبية لمجالات أخرى غير التخصص الجامعي يعني تكلفه أخرى تتحملها الأسرة أو الشخص.

• كما أشارت [٢٦] حالة، يعمل، (١٤) لا يعمل] إلى المنافسة العالمية في فرص العمل في ظل تعليم من الابتدائي حتى الجامعي لا يرقى إلى مثل هذه المنافسة وبالتالي لا توجد قدرة تنافسية - وهذه ليست نفائص في قدرات ومعرفات الشباب - حسب قولهم ولكن لأن هذا هو التعليم المتاح الذي توفره الدولة لنا.

• وتشير [٢٥] حالة، يعمل، (١٥) لا يعمل] إلى التنازل عن بعض طموحاتهم في ظل ندرة فرص العمل وقبول أعمال هامشية كالعمل في بعض المناطق السياحية والمطاعم وأعمال أخرى، كما أن الجري وراء حلم السفر عبر قنوات ربما تكون وهمية بطرق شرعية أو غير شرعية وجميعها تخضع لقانون الصدفة. أو أن تكون أسرتى غنية تعمل مشروع (كوفي شوب، نادى كمبيوتر . . .)

٥- النظرة المجتمعية :

وتحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية أسفرت عن وجود سلوكيات سلبية، وثقافة سائدة داخل المجتمع كالنظرية الدونية لبعض نوعيات العمل المنتج والتركيز على الوجه الاجتماعية لنوعية العمل، إضافة إلى عدم المشاركة في التغيير إلى الأحسن.

• إذا أشارت [٢٢] حالة تعمل (١٨) لا تعمل] إلى أن نظرة المجتمع وعاداته وتقاليده تفرض على الإنسان قيود في أن لا يقبل على نوعية عمل معين ولو بصورة مرحلية مؤقتة للخوف من كلام الناس وسخريتهم خاصة إذا كان مقبل على مشروع زواج .

• كما أشارت [٢٨] حالة تعمل (١٢) لا يعمل] إلى أفضلية العمل الحكومي بكل المقاييس وأنه أمان للإنسان من حيث الحقوق والقوانين.

- وأشارت [(٢٦) حالة تعمل (١٤) لا تعمل] إلى عدم إقبال الشباب على عملية المشاركة وبالتالي لا يوجد أمل في عملية التغيير إلا إذا شارك الشباب بإيجابية في العملية الانتخابية والتخلّي عن الأحكام المسبقة بعدم جدوى المشاركة.
- وأشارت [(٢٣) حالة يعمل (١٧) لا يعمل] إلى أن الناس عاوزه الغنى اللي معاه فلوس مصدرها إيه، بيشتغل إيه مش مهم المهم انه ودا كسيب وراكب عربية بالشئ الفلاطي.

٦- الإضطرابات النفسية والسلوكية :

وبتحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية وجد أن هناك اتفاق بين من يعمل ومن لا يعمل على أنه بتوفير فرص عمل للشباب ستقتصر على كل المشاكل تقريباً والقيم السلبية ستخفي .

- إذا وأشارت [(٣٣ حالة (٥) تعمل، (٧) لا تعمل)] إلى أن الشباب يعاني من اضطراب وإحباط شديد سواء من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل أو الزواج وتکاليفه وما يتربّ عليه من انتشار القيم السلبية والهابطة والانحرافات بأنواعها حتى وصلت لدرجة تخريب الذات. مما يفضي إلى التهميش والإحساس بالاغتراب وضعف الانتماء.وها هي حالة منهم تقول (بعد التخرج كنت فرحان أني أنهيت دراستي بنجاح وفاکر العملية سهلة وأن الشباب لا يبذل الجهد الكافي للحصول على فرصة عمل ولكن : بعد أن سدت جميع الأبواب في وجهي على مدار الثلاث سنوات الماضية فقدت الأمل وكل يوم بيفوت بتزيد إحباطي لدرجة أني عاوز أفضل نايم في البيت مش عاوز النهار يطلع وها هي حالة أخرى تقول (ما يحسش بالنار إلا اللي كبسها، لأن كل مسئول عند كلامه عن الشباب في وسائل الإعلام المختلفة يقول ويعدد المآخذ مثل : أن الشباب سلبي، مش عاوز يتعب، مستعجل، منحرف، مدمّن، متزوج عرفـي، عاوز كل حاجة سهلة... الخ، فياريـت يقولوا وفرنا كام فرصة عمل واقعـية، والشباب مش حيكون عنده وقت لأنـه عاوز يشتغل .

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

- 1- هذا فضلاً عن ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفراً، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعسف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكّنه من الحصول على لقمة العيش.
- 2- عدم تمكين الأطفال من التعلم، فارتفاع عبء الإعاقة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلّي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال.
- 3- بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
- 4- تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.

أما من الجانب الاقتصادي:

- 5- ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، ويمكن اعتبار الفساد من مسببات الفقر، إذ أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تعميمه وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، إذ أن مع الفقر تزول كل المحظورات، فالموظف الذي لا يمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح وظيفاً فاسداً، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.
- 6- تدهور مستوى معيشة الأفراد.
- 7- ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.
إن هذه الآثار خطورتها، إذا ما تجاهلها المجتمع بمؤسساته المختلفة، يُصبح مصير الكثير من الشباب، العطالة، ومن ثم يمكن أن يكونوا مجالاً خصباً للجريمة والعنف الذي يهدد بالتأكيد حياة المجتمع.
- 8- ولذلك المنتظر من الدولة العمل الجاد، والمخطط في سبيل إنقاذ المجتمع، بفتحه المختلفة، بمن فيهم الشباب من خطر الفقر، والبطالة، والعنف.

٩- إن البطالة ليست مشكلة شخصية، وإنما هي مشكلة اجتماعية عامة، وقد تحولت إلى مشكلة عالمية حيث بدأت الهجرة من الدول الفقيرة التي لا تملك فرص عمل، نحو الدول الغنية التي تُعِذُّ بالكثير في مجال العمل حسب قناعة المهاجرين ١٠-

يُعتبر العاطل عن العمل خارج إطار الإنسانية بصفة كلية، لأن من تعود الكسل ومال إلى الراحة، إن فقدان الراحة يتمثل فيما يمارسه العاطل عن العمل من انحرافات على مختلف المستويات، فيتعاطى المخدرات، ويمارس السرقة والاحتيال، ويساهم انتشار شبكة المتاجرة في الجنس، والاعتداء على الآخرين، وغير ذلك كثير.

وفي هذا الإطار تنقسم البطالة في الوطن العربي إلى قسمين: الأول يتعلق بالفئة غير المؤهلة والتي تعمل أعملاً بسيطة، والثاني يتعلق بالفئة المتعلمة والتي لم تستوعبها سوق العمل، فمؤسسات التعليم العربي مولدة للبطالة والدخول المنخفضة، وحاملو المؤهلات الدراسية لا يمتلكون أي ميزة.

١١- فضلاً عن أن ضعف التربية الأسرية وتهميشه دور الشباب وعدم استغلال وقت الفراغ يُشكّل أحد أهم الأسباب المؤدية للانحراف إضافة إلى ضعف الوازع الديني وأن أكثر أنواع الانحراف انتشاراً الانحرافات الجنسية بنسبة ٥٥% والانحرافات الدينية بنسبة ٤٧% والانحرافات السلوكية ١٤% والانحرافات الأخلاقية بنسبة ٤٥% والانحرافات الفكرية بنسبة ٤٢% والإدمان بأنواعه بنسبة ١١% وعقوق الوالدين ٥٩% ونقش المشكلات والأمراض الجنسية المختلفة بنسبة ٧٥% والعنف الأسري بنسبة ٥١% والبطالة بنسبة ٩٪.

الآثار النفسية لتوقف سوق العمل للشباب :

١٢- تظهر البيانات الإحصائية العلمية أنَّ للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية، فإنَّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفقدون إلى تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقلُّ من غيرهم مكانةً في المجتمع ١٣- كما وُجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنَّ يقطنهم العقلية والجسمية

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

منخفضة ، كما أن البطالة تُعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زلوا في هذه المرحلة.

ولوحظ أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين ، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات ، وأن هذه الحالات النفسية تتعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء ، وتزيد المشاكل

٤- وعند الأشخاص الذين يفتقدون الواقع الديني يُقدمون بنسبة ٦٩٪ على الانتحار ، هم من العاطلين عن العمل ، ونتيجة للتوتر النفسي تزداد نسبة الجريمة ، كالقتل والاعتداء بين هؤلاء العاطلين . ويرجع ذلك للإفقار للمال وعدم توفره لسد الحاجة ، إن تعطيل الطاقة الجسدية بسبب الفراغ ، لاسيما بين الشباب الممتلك طاقة وحيوية ، ولا يجد المجال لتصريف تلك الطاقة، يؤدي إلى أن ترثى عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً، مسببة له مشاكل كثيرة، وتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقدة، ربما أطاحت ببعض الحكومات ، فحالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال ، فهم المسؤولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة . ونخص من هذا الأمر إلى أن البطالة، والفقر، يُشكّلان أخطر الأسباب في تعقيد الحياة بالنسبة للشباب، فُيصابوا بالإحباط، الأمر الذي قد يدفع هذه الفتنة إلى ممارسة العنف والجريمة، ما يؤدي إلى فقدان المجتمع لأفضل مقومات البناء، والتنمية للوطن.

- ونلاحظ أنه كلما زاد الفقر في الأسرة وتحديداً نتيجة حرمان الرجل من فرص العمل نجد أن العنف يزداد طردياً بحق الزوجة والأبناء بصورة عامة في إطار سياسة تهدف إلى تصدير القهر الذاتي والاجتماعي على الآخر.

حيث أن هذه العوامل التي تؤدي إلى زيادة انتشار العنف في المجتمع، فضلاً عن ما يُسببه الفقر، والبطالة، في خلق بيئة خصبة لتزايد العنف، وانتشار الجريمة بين صفوف الشباب. وإذا أراد المجتمع، التخلص من هذه الظواهر، فعليه أن يعمل بمؤسساته المختلفة على الآتي - : قيام مؤسسات الدولة المختلفة، مع منظمات المجتمع المدني على تهيئة البيئة الاجتماعية عامة، والتعليمية خاصة، من

أجل تنشئة الشباب على احترام الذات، والمجتمع، وحب العمل. بذلك يمكن أن يتتجنب المجتمع مشكلات العنف، والفقر، والبطالة، والجريمة التي تأرق المجتمع بكل شرائحه و فاته المختلفة . وذلك لا يمكن حدوثه إلا بوضع برامج تعليمية تستطيع إخراج الشباب من دائرة الفراغ، والإحباط بتأهيلهم وفقاً لمتطلبات العصر الحديث، الذي ما عاد يستوعب غير الشباب ذو المهارات التقنية الحديثة .

ثالثاً- الرؤية المستقبلية للطرق التي يجب أن يتبعها الشباب لمواكبة سوق العمل :
ويتحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية حول آفاق المستقبل وجد أن هناك شبه اتفاق بين من يعملون ومن لا يعملون من الجنسين بأنه يمكن توفير الكثير من فرص عمل كثيرة من خلال الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو المقاولات وذلك من خلال:

١- المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال الاستخدام الفعال للأرض والاستخدام الأقل إسرافاً للموارد المتتجدة إلى جانب الإبقاء على التنوع البيولوجي.

٢- الحفاظ على الموارد بما يتطلب نماذج تنمية تهتم باستهلاك طاقة أقل للحفاظ على إنتاجية الأرض بمعنى أن هدف التنمية المستدامة هو التأكيد على ضرورة وجود تجانس بين التنمية واستخدام البيئة.

٣- تجنب إفساد وتلوث البيئة ومن ثم تجنب التنمية التي تؤثر على صحة الإنسان، إلى جانب تعزيز الكفاءة البيئية في المناطق المستنزفة والملوثة.

٤- العدالة الاجتماعية التي أصبحت قضية أساسية لتحقيق هذه الإستراتيجية التنموية الجديدة لأن محك إشباع الحاجات قد لا يكون كافياً للسيطرة على البيئة للأجيال المستقبلية.

٥- الاهتمام بالتصنيع وبهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق مناصب عمل جديدة وينبغي ضمن هذه الإستراتيجية أن نهتم بالموارد البشرية والمتمثلة في الشباب.

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

٦- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مناصب عمل متعددة.

ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لرأي الشباب على النحو التالي :

١- مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتنسق أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، يمكن توضيحها .

أ- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثل صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة نقل فيها عملية نقل المواد وتكليفها إلى حد كبير جداً نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريباً في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها .

ب- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يومياً بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين .

ج- الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس ...).

د- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفى (مشغولات الذهب والماض والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...).

٢ - نشاط التعدين

أ- المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملحات، معتمدة على العمالة والجهود البشرية بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف .
أهم ميزات هذه المشاريع : (٤٦)

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف .
- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت .
- غالباً ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنمية والتجهيز .
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعاً من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل .

٣ - مشاريع التنمية الزراعية

أ- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية .

ب- مشاريع الثروة الحيوانية: تربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومنتجاتها .

ج- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك .

٤ - مشاريع التنمية الصحية

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات .

٥ - مشاريع الخدمات

الخدمات المصرفية، الفندقة، السياحية، الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتغليف، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والmarkets التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطبع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية .

٦ - نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل :

١- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري .

٢- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات .

٣- مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع

٧ - النشاط التجاري

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، أهمها مجال التجزئة :

١- متاجر عامة: التي تتبع سلعاً كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .

٢- متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالباً في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع .

٣- المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب .

٤- متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية .

٥- متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ) .

- كما أوضحت عينة الدراسة ضرورة عمل مسابقات للوظائف الحكومية ووضع معايير موضوعية يتم على أساسها اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب.

- بالإضافة إلى تأكيد العينة على ضرورة تسهيل البنكوك لإجراءات القروض رحمة بشباب الخريجين بمرونة الإجراءات والروتين الذي يقل أحلام الشباب ويهبط من عزائمهم .

وتقترن عينة الدراسة ضرورة الأخذ بالنصائح والمقترحات التالية لمواجهة تحديات سوق العمل.

- العمل على زيادة الاستثمارات في القطاعات المنتجة وخاصة الزراعة والخروج من الوادي والدلتا إلى باقي الأراضي المصرية.

- حسن توظيف الموارد بطرق علمية حديثة.

- كفاءة الإدارة والتخطيط الجيد وبعد عن العمل الإرتجالي.

- تشجيع وزيادة دعم المشروعات الصغيرة وفتح أسواق لها.

- الاهتمام بالتأهيل العلمي الجيد في ضوء متطلبات سوق العمل.

نتائج البحث :

تشير أهم النتائج إلى أن هناك تحديات عديدة ومتعددة تؤثر على فرص العمل المتاحة منها التقنيات العالمية وتزايد استخدام الآلة وخاصة الروبوت والمنافسة الحادة في عالم التجمعات الكبرى وبالتالي مستوى الإنجاز المعتمد ليس فقط على التعليم عالي الجودة في ظل تطور معرفي مستمر لا تستوعبه نظم التعليم وأساليبها بل يحتم وجود استراتيجية إتقان مهارات التعلم الذاتي كي يستطيع الشباب توظيف

المعارف الجديدة في تحقيق المواءمة مع المتغيرات التي تطرأ على حياته عامة وماله المهني وخاصة، وحل ما يواجهه من مشكلات.

وقد أشار ٧٠% من حالات الدراسة الميدانية إلى أن مناخ العولمة يؤثر سلباً على الاستثمارات المحلية التي تركز على توفير فرص عمل للشباب لتحقيق الأمن الاجتماعي أكثر من تركيزها على الربح والمنافسة. ولم تظهر فروق بين الجنسين في الوعي بالتحديات وتداعياتها (في جميع المحاور) ولكن الفرق ظهر لصالح من لا يعمل مقابل من يعمل في الوعي بتحديات العولمة.

كما ذهب ٥٥% إلى أن العولمة تمثل أسلوباً جديداً للاستعمار وفرض الهيمنة على الدول الفقيرة، وبالتالي فكل سياساتها وآلياتها تصب جميعها في عدم خدمة الاقتصاد الوطني، ولم تظهر فروق بين من يعمل ومن لا يعمل.

وذهب ٧٥% إلى أن الخصخصة أثرت سلبياً على فرص العمل المتاحة من خلال تسريح العمال مما قلل من فرص الشباب حديثي التخرج في الحصول على فرصة عمل ولم تظهر فروق بين من يعمل ومن لا يعمل.

أما نسبة ٦٠% فقالوا بأن مخرجات التعليم لا توفر المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وظهرت فروق في صالح من يعمل مقابل من لا يعمل.

وقد قال ٨٥% بأن الوساطة تلعب دوراً كبيراً في الحصول على فرصة عمل، وقد ظهرت فروق لصالح من لا يعمل في مقابل من يعمل.

كما أشار ٦٠% إلى أن الدور الذي تلعبه بعض العادات الاجتماعية في النظرة الدونية لبعض نواعي العمل مما يؤثر سلباً على فرص العمل.

وذهب ٦٥% إلى تزايد الإحباط لدى الشباب في ظل عدم وجود فرص عمل وظهرت فروق واضحة بين من لا يعملون مقابل من يعملون.

والملاحظ أن قلة فرص العمل أمام الشباب تمثل عقبة يترتب عليها هدر رأس المال البشري (يعود بالسلب على وجود الفرد ووعيه وعلى المجتمع واستقراره وتتنمي ورفاهيته) وأن هذه المشكلة (ندرة فرص العمل) التي يعاني منها الشباب

ليست مشكلة شخصية ولا يمكن حلها أو استيعابها إلا إذا نظرنا إليها في سياقها الكلى وإدراكتها بوصفها مسألة اجتماعية (وليست مجرد مشكلة فردية) ليس في المحيط المباشر فقط ولا في المجتمع المحلي فحسب ولكن في الإطار العالمي لها. يعني هذا أن مشكلة الطالب الجامعي عندما يتخرج من الجامعة بأعلى التقديرات حين يعجز في العثور على فرصة عمل لا ترجع إلى قصور في إمكاناته الذاتية ولكنها لابد أن تفهم على أساس التحديات المحلية والعالمية.

أهم التوصيات :

- ١ - الاهتمام بالتعليم الذي يتاسب مع متطلبات العصر.
- ٢ - زيادة الاهتمام بالاستثمار في المجال الزراعي خارج الوادي الضيق.
- ٣ - زيادة فعالية التعاون العربي من خلال تجمع اقتصادي وسوق عربي مشترك وإعداد البرامج والخطط اللازمة لتوفير المعلومات والقواعد لتنفيذ سياسات القضاء على البطالة وتحقيق الانحرافات الأخلاقية ، وتوفير الفرص الكافية للعمل للشباب.
- ٤ - الاهتمام بتدريب ورفع كفاءة اليد العاملة من الشباب وتوفير البرامج التي تمكنه من استيعاب التكنولوجيا المعاصرة في العمل والإنتاج .
- ٥ - تعزيز دور الأسرة وصيانتها وحماية وظيفتها من خلال إبراز الاهتمام التربوي والإعلامي والديني بما تقوم به الأسرة لرعاية أبنائها من الشباب.
- ٦- إقامة ورش عمل وندوات لتعليم وتدريب الأسر على الرعاية الأسرية السليمة وتعزيز دورها المحوري في عملية التنشئة الاجتماعية .
- ٧- دعم الأسر مادياً ومعنوياً من خلال وزارة الشئون الاجتماعية ، والتوعية والتبصير بدور الأسرة في المحافظة على النشاء والشباب .

سادساً: المقترنات والتوصيات-

لقد حاولت الباحثة في هذه الدراسة معالجة اهم التحديات التي تواجه الشباب في سوق العمل وخاصة الخريجين، والتعرف التداعيات المترتبة على عدم إستيعاب سوق العمل لهؤلاء الشباب سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية والأسرية والاقتصادية ، وذلك لمحاولة الوقوف على احتياجات الشباب حتى يكونوا العامل الحاسم في عمليات تطوير ، وبناء ، وتنمية المجتمع. و ذلك من خلال استعراض مشكلات الفقر، والبطالة، والعنف ، كي يمكن التوصل للمقترنات ، والتوصيات التي من شأنها تقديم الحلول الكفيلة بتحرير المجتمع من الفقر ، والعنف ، حتى يعيش مجتمعنا في تطور وتوافق ووآم أساسه الأمن ، والعدل ، والسلم ، والمُساواة.

ومن أهم المقترنات

- ١- الالتزام بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحديثة والسعى نحو جعل شبح الفقر من الماضي.
لإنقاص عدد الفقراء داخل المجتمع المصري ، ورفع مستويات الدخول بما يكفل إمكانية العيش الكريم .
- ٢- إعطاء الشباب المتعطل في سوق العمل صوتاً مسموعاً في المجتمع بحيث يدرك العالم معاناتهم الدائمة ، والتوقف عن تغطية أخبار الفقر بشكل متباعد أو هامشي على الأجندة الإعلامية المحلية و العالمية.
- ٣- إستعادة العالم العربي عافيتها ومكانته بين دول العالم بصفة عامة والمجتمع المصري هيئته ومكانته بين جميع دول العالم بصفة خاصة وتوعية شباب الجامعات والخريجين بأهمية دورهم في التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة لتخليص المجتمع المصري من الفقر والبطالة والإستدانة بشكل دائم وسريع.
- ٤- إعادة تأهيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث تكون مهمة القضاء على البطالة والفقرووالجهل والمرض هي المهمة المركزية لهما ولكل المؤسسات المالية الدولية.

- ٥- تثبيت المفهوم الحقيقى للعلم والتكنولوجيا في المجتمع المصرى وتسخيره لخدمة التعليم الحكومى ونشرهما على أوسع نطاق وتكلفة في متناول جميع الشرائح الاجتماعية وبالأخص الطبقة الفقيرة.
- ٦- تبني فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة في المجتمع المصرى من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب، وتعتبر ملائمة جدا لظروف الشباب الخريجين لتحقيق الكفاية والكفاءة في سوق العمل.
- ٧- تحسين الأداء الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار في المجتمع المصرى، وإزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي تقدر بحوالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، و لاشك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في المجتمع المصرى من شأنه المساهمة في كبح جماح مشكلة البطالة وزيادة معدلات الاستثمار لخلق فرص عمل تناسب مع معدل نمو العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل واستيعاب نسبة من العاطلين إذا ما أرادت الحد من تفاقم معدلات البطالة .
- ٨- ضرورة اعتماد وتنفيذ برامج عربية ملائمة للتنمية البشرية تتقد على المدى الطويل، يتضمن خالها الارتقاء بمستويات التعليم و الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك حتمية للارتقاء بمستويات إنتاجية العمل الإنساني المصري والعربي على حد سواء .
- ٩- ضرورة اعتماد قاعدة معلوماتية مصرية للوظائف المطروحة و الباحثين عنها لإزالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل المصرى، و يجب هنا التنويع بضرورة الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام و الخاص.
- ١٠- تعزيز الثقة بالنفس لدى الشباب عن طريق تمكينهم اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً، وفرص مشاركتهم في اتخاذ القرار .
- ١١- محاولة تفعيل عمليات الدعم والتأييد والمناصرة لقضايا الشباب في المجالات

المختلفة وعبر برامج تأهيلية، وتنشيطية هادفة، بوصفها إحدى أولوية المجتمع،
والدولة .

١٢ - دعم وتعزيز وتنمية مستوى المسؤولية والمواطنة والانتماء لدى الشباب من
خلال إتاحة الفرص لهم للمشاركة في اتخاذ القرارات وتوسيع دائرة المشاركة السياسية
ومساحة الحرية ، وإعطائهم الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتطلعاتهم في وسائل
الإعلام وإشراكهم في المنتديات الثقافية وتعويدهم على الحوار البناء.

١٣ -احترام وجهات نظر الشباب وفتح الحوار معهم والمرونة في التعامل معهم ،
ولابد أن ذلك سوف يخفف من التجاوزات والانحرافات ومظاهر العنف التي تقع منهم

١٤ - وضع خطط في مجال التعليم دقيقة ومحكمة وتناسب مع إمكانيات العمل
تنسجم مع حاجات المجتمع، لتجعل من الشباب قطاعا مشاركا في عملية التنمية و
البناء، مع مراعاة الحاجة للأثنى و الذكر دون تحيز. ليكون التعليم مواكبا لاحتياجات
التنمية ويستهدف أفراد قابلين للتعلم الذاتي و المستمر و قادرين عليه، عوضا عن
مجرد متعلمين، وأن يساهم عضويا في نهضة المجتمع.

١٥ - التركيز في عمل برامج تنموية مناسبة تستهدف استئصال الفقر بمعناه الشمولي
ضمن إستراتيجية وطنية شاملة تستوعب الشباب الذي هو بحاجة إلى مؤسسات
تعبيرية ذات دلالة شبابية دينامية لا تعاني من الترهل والسرورين.

١٦ - تعزيز قيم المواطنة الصالحة و الديمقراطية لتصون كرامة الإنسان وتحميء من
مخالب الفقر ب مختلف أنواعه و مستوياته، أيضاً وتحميء من مخاطر البطالة، والعنف.

١٧ - إنشاء شبكة معلومات تستند إلى قاعدة بيانات الهدف منها رصد التغيرات على
نحو الشاب في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية على المستوى
الم المحلي والإقليمي والعالمي، وتكون مسؤولة عن هذه الشبكة مجموعة من الجهات
المختصة من منظمات حكومية وغير حكومية عاملة في مجال تنمية المهن و المهارات
والقدرات.

- ١٨- ضرورة إفتتاح القيادات المجتمعية بكل صورها على الشباب لتوريثها التجربة، وتوجيهها وصناعة قيادات شبابية جديدة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الجامعات والمدارس والمنتديات الثقافية والمؤسسات الأهلية.
- ١٩- إتاحة الفرص للمشاركة السياسية والميدانية لقيادات الشباب وإكسابهم الخبرات العملية للتغيير وتبني وزارة التربية والتعليم للإستراتيجية السابقة، بتخصيص مواد دراسية لبناء وتدريب القيادات الشبابية من بدايات مراحل التعليم الأساسي في خطوات متصاعدة للمراحل العليا والجامعية.
- ٢٠- توفر للشباب فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع والمشاركة في التوسيع في توفير فرص العمل وخلق المؤسسات لمواجهة الطلب المتزايد.
- ٢١- موائمة مخرجات التعليم مع قطاعات العمل وتتنوع وسرعة تغير متطلبات سوق العمل.
- ٢٢- التغيير المستمر في تصميم البرامج التنموية وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع.
- ٢٣- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة.

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

قائمة المراجع:

- ١ - آمال كمال، الشباب وبرامجه، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنانية، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٥٩.
- ٢ - الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء، النتائج النهائية لEnumeration السكان، ١٩٩٦، إجمالي الجمهورية، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٠.
- ٣ - معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣، ص ١٥٦ - ١٥٧.
- ٤ - تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص للأجيال القادمة، ٢٠٠٢.
- ٥ - راشد القصبي، استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، في مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ٢٨، المركز العربي للتعليم والتنمية، الإسكندرية، يناير ٢٠٠٣، ص ٢٨.
- ٦ - البنك الدولى، ما تقرير عن التنمية في العالم، العمال في عالم يزداد تكاملاً، مؤشرات التنمية الدولية، ١٩٩٥، ص ٤٥.
- ٧ - أسامة ماهر حسين، دراسة نقدية لمشروع مبارك / كول في مجال التعليم الفني في مصر، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن، العدد ٢٦، يوليو ٢٠٠٢، ص ١٠١٩.
- ٨ - يوسف إبراهيم، اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٤، عدد ٤، الكويت، شتاء ١٩٩٦، ص ٣١.
- ٩ - تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، ٢٠٠٣، ص ١٥٥ - ١٥٦.
- ١٠ - المرجع السابق، ص ١٣٨.
- ١١ - خالد الزوارى، البطالة في الوطن العربى : المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٢، ص ٤٨ - ٤٩.
- ١٢ - المجالس القومية المتخصصة، الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، المؤتمر القومي للتعليم، ١٣ - ١٤.
- ١٣ - محمود عبد الفضيل، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، فبراير ٢٠٠٠، ص ٥٠.
- ١٤ - ص ١٠ - ١٢.

- ١٤ - أسامة ماهر حسين، مرجع سابق، ص ص ١٨٧ - ١٨٨.
- ١٥ - سيد محمد عبد المقصود، قضية قصور التشغيل "البطالة وعلاقتها بجودة التعليم، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٧٤ ، معهد التخطيط القومى، يوليو ٢٠٠٣، ص ص ٤٧ - ٤٨.
- ١٦ - محمود عبد الفضيل، مرجع سابق ص ص ١٣ - ١٥.
- ١٧ - عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعى، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧ ، ص، ٣٦٢.
- ١٨ - حازم البيلوى، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٥٠.
- ١٩ - عبد الخالق عبد الله، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، في العولمة ظاهرة العصر، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٨ ، العدد الثاني، أكتوبر / ديسمبر، الكويت، ١٩٩٩ ، ص ٦٩.
- ٢٠ - سعيد اللاؤندي، بدائل العولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص ٨٠.
- ٢١ - الحبيب الجنحانى، ظاهرة العولمة الواقع والأفاق، مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص ٢٣.
- ٢٢ - سعيد اللاؤندي، مرجع سابق، ص ٨٠.
- ٢٣ - مهدى محمد القصاص، فى آليات إفقار الطبقة الوسطى المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ملحق للعدد ٣٣ ، أغسطس، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٢ - ١٦.
- ٢٤ - حازم البيلوى، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٥٧ ، الكويت، مايو ٢٠٠٠ ، ص ١١٢.
- ٢٥ - مهدى إسماعيل الجزار تجارب دولية في الشخصية: دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا و المكسيك، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، صيف ١٩٩٦ ، ص ١٢٩.
- ٢٦ - محمود عبد الفضيل، مصر و العالم، مرجع سابق، ص ص ٩٥ - ٩٩ .
- ٢٧ - التقرير العربي الموحد، مرجع سابق، ص ص ٢٤ - ٢٥.
- ٢٨ - محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ١٢٠.

التحديات والتداعيات التي تواجه الشباب في سوق العمل

- ٢٩- ثناء فؤاد عبد الله، أزمة الطبقة الوسطى في مصر، المستقبل العربي، العدد ٢٦، أكتوبر ، ٢٠٠٠، في هويدا عدلي، الطبقة الوسطى في مصر دراسة توثيقية تحليلية، برنامج تدعيم المشاركة في بحوث التنمية، مركز بحوث الجامعة الأمريكية، القاهرة أكتوبر ، ٢٠٠١، ص . ٤٨.
- ٣٠- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣، ص . ٨٧.
- ٣١- محمد حسنين هيكل، مصر و القرن الحادى و العشرين، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٤
- 32 – United Nations, Responding To Globalization: Skill Formation And Underpayment Policies, New York .
- 33- Bloom ,David E., Mastering Globalization : From Ideals to Action On Higher Education Reform harrard uniriversity , 19 September , 2002,pp 2-3 .
- 34- United Nations , responding to globalization , op , cit , p. 37.
- 35-UNESCO education , highest education in a globalize society , 2003 , pp 12 – 13.
- 36- Education and globalization , the help newsletter , is available : http:// www. Education. Unesco.org / educprog / help /news // st. st. htm , 1998. pp 1-3 .
- 37- United nation , globalization and labour.., op, cit ,p.11
- 38 – United Nation Globlaization And Labour..op,Cit,p.16.
- 39-Assaad,Regui,the effect of child work On School Enroiment in Egypt
The workshop is organized by the economic Research Fortum For
The Arab Countries,Iran,Turkey And World Bank,July 2001,PP.4-5.
- 40- United Nation ,Globalization And Labour Markets In The Escwa Region, New york , 2ool , p. 14.

The Challenges and Repercussions Facing Young People in
the Labour-Market: A Field Study on a Sample of Young
Graduates in Tala Center Monofia Governorate

By Dr. Mona Mohammed Abdul Waris Emara
Lecturer at the Faculty of Arts, Menoufia University
Department of Sociology

Abstract

This study seeks to identify the most important challenges facing the youth and family in the Egyptian society as a whole, and this requires knowing the social, economic, political and cultural repercussions of phenomenon of unemployment from which young Egyptian youths suffer, particularly among graduates. The main question of study is what are the main challenges faced by young people in the labour market, and to answer this question the scientific background must be reviewed to be familiar with all aspects of the study, where the youth stage is especially important on the social and economic levels, because young people are energetic in all aspects of life and characterized by qualities not shared by others. In spite of all these qualities, they still face challenges in the labour market especially for young graduates. The study also aims to identify ways followed by young graduates to overcome the scarcity of job opportunities in the future.

The research depended on the study of 40 cases (20 cases of working youth and 20 other cases of those who did not find jobs so far), their ages ranging from (22 – 30) years of both sexes who finished college. The town of Tala in Monofia Governorate has been selected to apply the field study in June 2015. The selected cases were chosen randomly in order to compare the different segments and the characteristics of the cases studied varied depending on the economic and social situation as well as on job opportunities. The study depended on meetings as a means of data collection, by directing a series of questions using the interview guide especially free interview because it is an effective way for the subject of research which relies on qualitative description. The subjects' responses have also been analyzed after using a content analysis method and the interview guide included the main aspects represented in the challenges of obtaining jobs and their repercussions by discussing the advantages and disadvantages for each case and its perception of future.